EP

الأمم المتحدة

UNEP(DTIE)/Hg/INC.1/INF/1

Distr.: General
24 March 2010

Arabic
Original: English

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

لجنة التفاوض الحكومية الدولية لإعداد صك عالمي ملزم قانوناً بشأن الزئبق

الدورة الأولى

استكهولم، ٧ - ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٠

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

إعداد صك عالمي ملزم قانوناً بشأن الزئبق

تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص للتحضير للجنة التفاوض الحكومية الدولية المعنية بالزئبق

مذكرة من الأمانة

تتشرف الأمانة بأن تقدم في مرفق هذه المذكرة تقرير اجتماع الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص للتحضير للجنة التفاوض الحكومية الدولية المعنية بالزئبق والذي عُقد في بانكوك في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وقد أُصدر هذا التقرير في الأصل بوصفه الوثيقة UNEP(DTIE)/Hg/WG.Prep/1/10.

* UNEP(DTIE)/Hg/INC.1/14.

300310 K1060659

لدواعي الاقتصاد في النفقات طُبعت نسخ محدودة من هذه الوثيقة، ويرجى من المندوبين التفضل بإحضار نسخهم للاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

المرفق

تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص للتحضير للجنة التفاوض الحكومية الدولية المعنية بالزئبق

معلومات أساسية

١ - اتفق مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في الفرع ثالثاً من مقرره ٥/٢٥ الذي اعتمده في دورته الخامسة والعشرين، في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩، على إعداد صك ملزم قانونياً بشأن الزئبق، وطلب إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يشكل لجنة تفاوض حكومية دولية تعهد إليها مهمة إعداد ذلك الصك، وأن تبدأ تلك اللجنة عملها في عام ٢٠١٠. وعلى سبيل التحضير لعمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية، طلب مجلس الإدارة أيضاً إلى المدير التنفيذي تشكيل فريق عامل مفتوح العضوية مخصص يجتمع في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩، لمناقشة أولويات عملية التفاوض والجدول الزمني للجنة التفاوض الحكومية الدولية وتنظيمها.

أولاً - افتتاح الاجتماع

٢ - عقد الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص للتحضير للجنة التفاوض الحكومية الدولية المعنية بالزئبق اجتماعه بمركز الأمم المتحدة للمؤتمرات في بانكوك، في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وخاطب الاجتماع السيد بير باكين، رئيس فرع المواد الكيميائية بشعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة حيث رحب بالمشاركين في الاجتماع وأعرب عن شكره لحكومات كل من فنلندا وألمانيا والنرويج والسويد وللمفوضية الأوروبية لقيامها بتوفير التمويل لهذا الاجتماع، كما شكر حكومات كندا وفرنسا وسويسرا لدعمها لعملية التفاوض الحكومية الدولية. وعقب تلك الملاحظات الاستهلالية، أعلن السيد بير باكين افتتاح الاجتماع وذلك في الساعة ١٠/٢٥ صباح يوم الاثنين، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

ثانياً - انتخاب أعضاء المكتب

٣ - انتخب الفريق التالية أسماؤهم أعضاءً لمكتب الاجتماع:

الرئيس: السيد جون روبرتز (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

نواب الرئيس: السيدة إيرينا زاستنسكايا (بيلاروس)
السيد تاكيشي سيكيا (اليابان)
السيدة أبيولا أولانيبيكون (نيجيريا)
السيد فرناندو لوغريس (أوروغواي)

٤ - ووافقت السيدة أولانيبيكون أيضاً أن تعمل مقررة للاجتماع.

ثالثاً – المسائل التنظيمية

ألف – اعتماد النظام الداخلي

٥ – واتفق الفريق على تطبيق النظام الداخلي لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تسيير اجتماعاته بعد إجراء التغييرات اللازمة.

باء – إقرار جدول الأعمال

٦ – أقر الفريق جدول الأعمال المبين أدناه وذلك على أساس جدول الأعمال المؤقت الذي سبق تعميمه في الوثيقة UNEP(DTIE)/Hg/WG.Prep/1/1:

١ – افتتاح الاجتماع.

٢ – انتخاب أعضاء المكتب.

٣ – المسائل التنظيمية:

(أ) اعتماد النظام الداخلي؛

(ب) إقرار جدول الأعمال؛

(ج) تنظيم العمل.

٤ – التحضيرات لعمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية من أجل إعداد صك عالمي ملزم قانونياً بشأن الزئبق:

(أ) الجدول الزمني لعمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية وتنظيمه؛

(ب) معلومات مستكملة عن التحضيرات للدراسة التي طلب مجلس الإدارة إجراءها بشأن مختلف أنواع مصادر انبعاث الزئبق (المقرر ٥/٢٥)؛

(ج) المعلومات التي قد تساعد في عمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية.

٥ – تقرير عن الأنشطة المقامة في إطار برنامج الزئبق التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٦ – مسائل أخرى.

٧ – اعتماد تقرير الاجتماع.

٨ – اختتام الاجتماع.

جيم – تنظيم العمل

٧ – اتفق الفريق على أن يعقد اجتماعاته من الساعة ١٠/٠٠ إلى الساعة ١٣/٠٠ بعد الظهر ومن الساعة ١٥/٠٠ مساءً إلى الساعة ١٨/٠٠ مساءً يومياً وأن يبذل قصارى جهده لتيسير أعماله في جلسات عامة دون اللجوء إلى العمل في أفرقة اتصال. بالإضافة إلى ذلك اتفق الفريق على أن يتبع خطة

العمل المقترحة لعمله المبينة في مذكرة التصور التي وزعت قبل الاجتماع (UNEP(DTIE)/Hg/WG.Prep/1/2) وبرنامج مقترح في ورقة غرفة اجتماع للجلسات الإعلامية التي ستعقد أثناء الاجتماع.

دال – الحضور

٨ – وشارك في الاجتماع ممثلو الدول التالية: الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، ألمانيا، إندونيسيا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، باراغواي، باكستان، بالاو، البحرين، البرازيل، بربادوس، بلجيكا، بنغلاديش، بنما، بنن، بوركينا فاسو، بوروندي، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، بيلاروس، تايلند، ترينيداد وتوباغو، توغو، تونس، جامايكا، جزر سليمان، جزر القمر، جزر مارشال، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سلوفينيا، السنغال، سوازيلند، سورينام، السويد، سويسرا، شيلي، صربيا، الصين، غامبيا، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، فنلندا، فيجي، فييت نام، قطر، قيرغيزستان، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، الكونغو، كولومبيا، كيريباتي، كينيا، لبنان، مالي، مدغشقر، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ميانمار، النرويج، النمسا، نيبال، نيجيريا، هايتي، الهند، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن.

٩ – ومثلت هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومرفق البيئة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث.

١٠ – ومثلت المنظمات الحكومية الدولية التالية: المفوضية الأوروبية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١١ – ومثلت أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التالية: اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة.

١٢ – ومثلت في الاجتماع المنظمات غير الحكومية التالية:يمكن الحصول على أسمائها من قائمة المشاركين الواردة في الوثيقة UNEP(DTIE)/Hg/WG.Prep/1/INF/5.

رابعاً – التحضيرات لعمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية من أجل إعداد صك عالمي ملزم قانونياً بشأن الزئبق

١٣ – شرع الفريق في بحث هذا البند بالاستماع إلى بيانات عامة. وأعرب جميع الممثلين الذين أخذوا الكلمة عن تأييدهم لعملية المفاوضات وتعهدوا بالعمل بروح بناءة من أجل بلوغ الهدف المتمثل في وضع صك عالمي ملزم قانونياً بشأن الزئبق. وكان هناك أيضاً اتفاق عام على أنّ المقرر ٥/٢٥ يوفّر أساساً ممتازاً للتفاوض على اتفاق يتيح فرصة النجاح في مواجهة التحديات التي يفرضها الزئبق.

١٤ - وحدد الممثلون أولويات هذا الاجتماع وشدّدوا بالأخص على أنّ غرضه ليس التفاوض ولكن تهيئة الأجواء لإجراء مفاوضات ناجحة من قبل لجنة التفاوض الحكومية الدولية. وجرى أيضاً توجيه الانتباه إلى نطاق الصك المقبل، فقال أحد الممثلين إنّه ينبغي أن يكون، وفق ما دعا إليه المقرر ٥/٢٥، شاملاً ومتضمِّناً لالتزامات صارمة ومرنة ومجسِّداً للاعتبارات الواردة في هذا المقرر، بما في ذلك ضرورة الأخذ بالمرونة وبمناهج مصمَّمة لقطاعات معيّنة. وقال آخرون إنّه ينبغي أيضاً أن يغطي كامل دورة حياة الزئبق وأن ييسّر أوجه التآزر مع ما هو قائم من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في مجال المواد الكيميائية.

١٥ - وقال أحد الممثلين إنّ الصك الذي سيتم التفاوض عليه ينبغي أن يشتمل على خطط للتخلص التدريجي من إنتاج واستهلاك الزئبق في مختلف القطاعات، وذلك على غرار نموذج بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون. وقال آخر بضرورة أن يشتمل الصك أيضاً على تطوير مبادئ توجيهية تشريعية ومعايير للتقييم وفق معايير حدود التعرض المقبولة.

١٦ - ومن بين المسائل التي اعتبرت ذات أهمية خاصة بالنسبة للجنة التفاوض الحكومية الدولية ضرورة مراعاة جميع المعارف العلمية المتاحة، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى معلومات إضافية. واتّفق الفريق على تزويد الأمانة بتوجيهات عن ما سيلزم من الوثائق.

١٧ - كما وجه ممثلو البلدان النامية، بمن فيهم بعض ممثلي الدول الجزرية الصغيرة وأقل البلدان نمواً، الانتباه إلى الحاجة إلى بناء القدرات وتوفير المساعدة التقنية والمالية. وقال الكثير منهم أيضاً إنّ الصك ينبغي أن يتضمّن تعهّداً من البلدان المتقدّمة بتقديم هذه المساعدة التي يجب، وفق ما أوصى به أحد الممثلين، ألاّ يعيق توفيرها التمويلات الموجهة إلى التخفيف من وطأة الفقر والقضاء عليه.

١٨ - وشدّد بعض الممثلين أيضاً على ضرورة أن تراعي المفاوضات الفروق في الأولويات بين مختلف البلدان نظراً لتفاوت مستويات التنمية الاقتصادية لديها ولاختلاف نطاق تنظيم الزئبق على المستوى الوطني، وعلى ضرورة أن يراعي الصك الاختلافات الإقليمية.

١٩ - وقدم عدّة ممثلين اقتراحات بشأن ترتيب النظر في المسائل خلال مفاوضات لجنة التفاوض الحكومية الدولية. وقال أحدهم، وسانده في ذلك آخرون، إنّه من المهم عدم إرجاء أية مسألة من المسائل إلى نهاية العملية؛ ولذلك اقترح أن تستعرض اللجنة في دورتها الأولى جميع المسائل وتسلّم بضرورة معاودة النظر فيها في دورات لاحقة.

٢٠ - وتقدّم المراقبون الحاضرون في الاجتماع بطائفة من الاقتراحات لكي ينظر فيها الفريق لدى إعداده عمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية، بما في ذلك ضرورة وضع نظام داخلي يتيح المشاركة الفعالة للمنظمات غير الحكومية، وخطة عمل للتصدي للزئبق تُركِّز على دورة الحياة الكاملة للمادة الكيميائية وتحقّق المشاركة النشطة لكافة أصحاب المصلحة، بمن فيهم العمّال وسلطات الصحة العامة والمنظمات غير الحكومية والسكان الأصليين.

ألف – الجدول الزمني لعمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية وتنظيمه

١ – النظام الداخلي

٢١ – لدى تقديمه لهذه المسألة، لاحظ الرئيس أنّه على الرغم من أن لجنة التفاوض الحكومية الدولية هي التي ستتفق على ما إذا كانت ستعتمد نظاماً داخلياً خاصاً بها وعلى شكل هذا النظام، فإنّ الفريق يستطيع أن يسهّل عليها مهمة النظر ثم اتخاذ قرار فيه وذلك بتقديم توصيات بشأن هذا الموضوع. وقدّم ممثل الأمانة مذكرة أعدتها الأمانة عن هذا البند (الوثيقة UNEP(DTIE)/Hg/WG.Prep/1/3) تتضمّن في مرفقها مشروع نظام داخلي معروض على نظر اللجنة. وأشار إلى أنّ هذا النظام مماثل في جوهره للنظم الداخلية التي استُخدمت بنجاح في التفاوض على اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، وعلى اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة.

٢٢ – وافق الفريق على أن يوصي بضرورة أن تقر لجنة التفاوض الحكومية الدولية مشروع النظام الداخلي الذي أعدته الأمانة الوارد في مرفق الوثيقة UNEP(DTIE)/Hg/WG.Prep/1/3، بصورته المعدلة حسب مناقشات الفريق.

٢٣ – ويرد في المرفق الأول لهذا التقرير مشروع النظام الداخلي بصورته التي أوصى بها الفريق العامل والتي تعكس المناقشات التي دارت في الفريق وفق ما ورد وصفه في الفقرات ٢٤ – ٣٣ أدناه.

(أ) تشكيل المكتب

٢٤ – وعلى عكس ما جاء في المشروع الوارد في الوثيقة UNEP(DTIE)/Hg/WG.Prep/1/3، الذي نص على تشكيل مكتب مكون من رئيس واحد وأربعة نواب له وافق الفريق على أن يتشكل المكتب من رئيس واحد وتسعة نواب له إضافة إلى عضوين يتم تعيينهما من كل مجموعة من المجموعات الإقليمية الخمس. وقد أُشير إلى أن هذا المكتب الموسع سيكون أكثر تنوعاً وأنه سيسمح بمواصلة المفاوضات التي ستكون طويلة نسبياً وأن توسيع المكتب سيسهل عمله في حالة عدم تمكن عضو ما من إقليم ما من حضور اجتماع المكتب.

٢٥ – واتفق الفريق العامل علاوة على ذلك أنه فيما تترك للجنة التفاوض الحكومية الدولية حرية انتخاب أعضاء مكتبها، من المفيد، مع ذلك أن تحدد المجموعات الإقليمية، في الاجتماع الحالي، الأفراد الذين ستقدم أسماؤهم كمرشحين لعضوية المكتب في الدورة الأولى للجنة التفاوض الحكومية الدولية. وتبعاً لذلك، فقد أعلنت المجموعات الإقليمية، باستثناء مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، التي يتعين عليها تسمية مرشحيها للدورة الأولى، أن الأفراد التالية أسماؤهم سيرشحون لعضوية مكتب لجنة التفاوض الحكومية الدولية:

المجموعة الأفريقية: السيد عمر ديت دياوري سيسي (مالي)، والسيدة أبيولا أولانيبيكون (نيجيريا)؛

مجموعة وسط وشرق أوروبا: السيدة كاترينا سيبكوفا (الجمهورية التشيكية)، والسيد فلاديمير لينيف (الاتحاد الروسي)

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: جوليا غوثري (جامايكا)، والسيد فيرناندو لوغريس (أوروغواي)؛

مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى: السيدة نينا كرومنيار (السويد)، والسيد جون سومسون (الولايات المتحدة الأمريكية).

٢٦ - ونيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أعلن ممثل البرازيل أن منطقته ترشح السيد لوغريس لرئاسة لجنة التفاوض الحكومية الدولية. وأعرب العديد من أعضاء اللجنة عن ثقتهم في أن السيد لوغريس سيكون رئيساً ممتازاً واتفق الفريق على أن يسجل في هذا التقرير تأييدهم لترشيح السيد لوغريس.

(ب) التصويت على المسائل الجوهرية

٢٧ - كما ورد في الوثيقة UNEP(DTIE)/Hg/WG.Prep/1/3 فإن الفقرة ١ من المادة ٣٧ من مشروع النظام الداخلي تنص على ما يلي:

تبذل اللجنة قصارى جهدها للاتفاق في جميع المسائل الموضوعية بتوافق الآراء. فإذا استنفدت كل الجهود للتوصل لتوافق الآراء دون التوصل إلى اتفاق، يتخذ القرار، كحلٍ أخير، بأغلبية ثلثي الممثلين الحاضرين والمصوتين.

٢٨ - هناك اتفاق عام على ضرورة أن تبذل لجنة التفاوض الحكومية الدولية - كما هو وارد في مشروع النظام الداخلي - قصارى جهدها للوصول إلى توافق الآراء بشأن أحكام الصك الملزم قانونياً الذي سيجري التفاوض بشأنه. وكان هناك اقتناع مشترك قوي وواسع النطاق بأنه من المهم من حيث المبدأ السعي بجد للوصول إلى توافق في الآراء عند اتخاذ القرارات. ووافق الفريق على ضرورة أن يسجل التقرير الحالي آراءه بشأن تلك النقطة للتأكيد على أهميتها.

٢٩ - بيد أنه كان هناك بعض النقاش بشأن ما إذا كان يتعين على اللجنة أن تكون قادرة على حسم المسائل الجوهرية من خلال التصويت كحل أخير في حالة عدم تمكنها من الوصول إلى توافق الآراء بشأن مسألة معينة. ويرى الكثير من الممثلين أنه بالرغم من الأهمية القصوى لتوافق الآراء فإن من الضروري أن تكون اللجنة قادرة على إحراز تقدم عند الوصول إلى طريق مسدود. بيد أن الكثير من ممثلين آخرين عارضوا إدخال خيار اللجوء إلى اتخاذ القرارات عبر التصويت. وأشار أحد الممثلين، وأيده كثيرون، إلى أن بلداناً بعينها متورطة بشكل أكبر من غيرها في إنتاج الزئبق واستهلاكه وبيّن أن أي صك ملزم قانونياً يُقر من خلال التصويت بالرغم من اعتراض تلك الدول عليه سيكون عديم الفعالية. وذكر ممثلون آخرون أن أي اتفاقية يتم إقرارها عبر توافق الآراء ستكتسب شرعية حقيقية وستكون فعالة.

٣٠ - وأكد العديد من الممثلين مجدداً أن لجان التفاوض الحكومية الدولية قد استخدمت بنجاح الحكم المعني في الماضي، وذكروا أن هذه السابقة يجب ألا تُهمل في حال عدم وجود سبب معين لذلك. كذلك أُقترح ألا يكون أي بلد ملزماً بأي قرار من اللجنة لا يوافق عليه ذلك البلد نظراً لأن الصك الذي سيتم إقراره سيكون خاضعاً للتصديق عليه من جانب كل بلد.

٣١ - وجرت مشاورات غير رسمية ومناقشات كذلك في الجلسة العامة، وعلى ضوء حقيقة أن هذا التقرير سيتضمن الاقتناع الواسع النطاق في أوساط الفريق بأهمية توافق الآراء في عملية التفاوض على الصك الملزم قانونياً (كما سبقت الإشارة في الفقرة ٢٨ أعلاه)، ومن ثم اتفق الفريق على أن يوصي لجنة التفاوض الحكومية الدولية بالمادة ٣٧ دون تعديل.

(ج) تنقيح جدول الأعمال

٣٢ - ذكر أحد الممثلين أن من الضروري بيان المقصود بالمصطلح ''عاجل ومهم'' المستخدم في المادة ٥ من مشروع النظام الداخلي التي تنص على أنه لا يجوز أن تضاف إلى جدول الأعمال، أثناء الدورة، إلا البنود التي تعتبرها اللجنة عاجلة ومهمة. وأشار الممثل إلى أن هذين المصطلحين غير موضوعيين ومن شأنهما أن يجعلا الاحتكام إلى المادة المعنية أمراً غير عملي في الواقع.

٣٣ - وجرت مشاورات غير رسمية ومناقشات كذلك في الجلسة العامة اتفق الفريق بعدها على أن يوصي لجنة التفاوض الحكومية الدولية بالمادة ٥ دون تعديل.

٢ - الجدول الزمني للمفاوضات والقضايا قيد النظر في المنتديات الدولية الأخرى

٣٤ - قدم ممثل الأمانة المذكرة التي أعدتها الأمانة بخصوص جدول زمني مقترح للمفاوضات لوضع صك عالمي ملزم قانونياً بشأن الزئبق، بما في ذلك العوامل التي قد تؤثر في توقيت النظر في أحكام نوعية (UNEP(DTIE)/Hg/WG.Prep/1/4)، والتي أوردت الأحكام المبينة في المقرر ٥/٢٥ الصادر عن مجلس الإدارة والتي ستدرج في نهج ملائم وشامل بشأن الزئبق إلى جانب مع القضايا الأخرى التي يتعين على اللجنة النظر فيها لوضع الصك. وبعد أن حدد ممثل الأمانة العوامل الأربعة التي تحكم التوقيت المحدد في وثيقة الأمانة - وهي توافر المعارف عن كل نص، والتعقيدات التي تنطوي عليها القضايا المعينة وحساسية القضايا أو الأهمية النسبية لها ووجود قضايا شاملة - أشار إلى أن الكثير من القضايا يتسم بالتشابك ولا يمكن النظر فيها بصورة منفصلة. غير أنه نظراً لأن من المستحيل النظر في كل القضايا في نفس الوقت، يمكن للفريق العامل أن يقترح القضايا التي يمكن النظر فيها في وقت مبكر وتلك التي ينظر فيها في وقت لاحق أو لعدة مرات خلال المفاوضات. وسيترك القرار النهائي بشأن كيفية إدارة العملية للجنة التفاوض الحكومية الدولية، إلا أن وجهات نظر الفريق سوف تساعدها في التحضير للمفاوضات. ولاحظ ممثل الأمانة أيضاً أن حكومة السويد تقدّمت، كما جاء في المذكرة، بعرض لاستضافة الدورة الأولى للجنة في استكهولم.

٣٥ - كما قدم مذكرة الأمانة بشأن القضايا ذات الصلة التي يجري النظر فيها في المنتديات الدولية وتأثيراتها المحتملة على عملية المفاوضات المتعلقة بالزئبق (UNEP(DTIE)/Hg/WG.Prep/1/7) والتي

تتضمن الجهود التي تبذل لتعزيز التآزر بين اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، والمفاوضات بشأن التجديد الخامس لموارد مرفق البيئة العالمية والمفاوضات المتعلقة بالاستجابة الدولية لتغير المناخ.

٣٦ - ولدى انتقاله إلى الدراسة التي طلبها مجلس الإدارة بشأن تكاليف وفعالية تكنولوجيات الرقابة البديلة للحد من الانبعاثات، قال إن من المتوقع أن تصبح الدراسة جاهزة، في صورتها الأولية، خلال الدورة الثانية للجنة التفاوض الحكومية الدولية في أوائل عام ٢٠١١.

(أ) **الأولويات وترتيب مناقشة المسائل**

٣٧ - وخلال المناقشات التي أعقبت ذلك، قال بعض الممثلين إن الأمر متروك للجنة التفاوض الحكومية الدولية لكي تبت خلال دورتها الأولى في الأولويات وترتيب مناقشات القضايا. وقال الكثير من الممثلين إنه ينبغي مناقشة جميع القضايا الواردة في المقرر ٥/٢٥ في مرحلة مبكرة وعدم تأجيل أي قضايا منها. وموجهاً النظر إلى الترابط بين جميع القضايا المعنية، حث أحد الممثلين على ضرورة التزام جانب الحرص لدى اقتراح أن ترجئ اللجنة المناقشات بشأن أي قضية خلال دورتها الأولى. وقال إن معظم القضايا الأساسية المدرجة في المقرر ٥/٢٥ تحتاج إلى معاودة النظر فيها في العديد من الدورات. ونظراً لوجود روابط كثيرة بين العناصر الموضوعية، قال ممثلون آخرون إنه يتعين عدم تناولها بمعزل عن بعضها الآخر بل يجب التعامل معها بطريقة شمولية.

٣٨ - وأشار ممثل آخر كان يتحدث نيابة عن كثيرين آخرين، إلى أنه يمكن وضع ترتيب محدد لتناول القضايا، إلا أنه أشار إلى أنه نظراً للترابط بين الأحكام الخاصة بالامتثال والقضايا الموضوعية والمساعدات التقنية والمالية ينبغي التفاوض بشأن جميع هذه القضايا في وقت واحد. وقال إنه خلال عملية التفاوض بأكمله لابد من مراعاة الحاجة إلى تحقيق الاتساق مع الأطر القانونية والسياسة الدولية الأخرى القائمة. وذكر أحد الممثلين وجهة النظر التي ترى ضرورة تناول النطاق الكامل للقضايا في كل دورة من دورات اللجنة إلا أنه أضاف، ووافق معه آخرون، أنه بالنسبة للقضايا التي تتوافر عنها معلومات كافية مثل الإمدادات والتخزين والتعدين الأولي والمنتجات فيمكن مناقشتها في وقت مبكر من العملية.

٣٩ - وحذر أحد الممثلين من أن تنشغل اللجنة في المرحلة المبكرة من عملية التفاوض الحكومية الدولية في مسائل نظرية نسبياً وأشار إلى ضرورة إيلاء الأولوية للقضايا التي لها أهمية مباشرة لالتزامات وتدابير معينة على أرض الواقع.

٤٠ - وقال ممثل آخر إن من المهم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الهدف من الصك حيث أن عدم تحديد الهدف سوف يعيق التوجه الواضح في مواصلة العمل. قال إن من المهم كذلك توافر تكنولوجيا كافية لمساعدة البلدان النامية في الوفاء بالتزاماتها. وأشار إلى أنه يمكن مناقشة آلية للامتثال في اجتماع للأطراف بعد أن يبدأ نفاذ اتفاق بشأن الزئبق.

٤١ - وأكد الكثير من الممثلين الحاجة إلى مساعدات مالية وتقنية لتمكين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من تحقيق التزاماتها القانونية بموجب الصك المقبل. وأشار ممثل آخر تحديداً

إلى أن الحاجة ستلزم للمساعدة في مجال الاتجار غير المشروع: ولذا، فإن وجود آلية مالية عاملة بشكل كامل يعتبر عنصراً حيوياً. وتعتبر قضايا المساعدة المالية وبناء القدرات والمساعدة التقنية والامتثال جميعها قضايا متشابكة وينبغي مناقشتها طوال عملية التفاوض بدءاً من الدورة الأولى للجنة.

٤٢ - واقترح أحد الممثلين تقديم تحليل أولي لمصادر الانبعاثات خلال الدورة الأولى للجنة، حتى لو لم تكتمل الدراسة المقررة عن الانبعاثات، وذلك بغرض ضمان توافر الدراسة النهائية خلال الدورة الثالثة. وقال ممثل آخر وهو يؤيد وجهة النظر هذه إن الأحكام الخاصة بخفض الانبعاثات في الغلاف الجوي تشكل جانباً رئيسياً في المفاوضات المتعلقة بالزئبق. وقال أحد الممثلين إن المعلومات اللازمة للدراسة من الإقليم الذي ينتمي له لا يمكُن جمعها ما لم يتم إجراء حصر لبيانات الزئبق. ووافق آخرون على أن الدراسات الشاملة مع بيانات ميدانية سوف توفر استنتاجات تتيح المشاركة الإيجابية في المناقشات خلال عملية التفاوض.

٤٣ - ودعا الكثير من الممثلين إلى الحرص على أن تكون التدابير التي يجري التفاوض بشأنها في لجنة التفاوض الحكومية الدولية متسقة مع الأحكام الواردة في الاتفاقات الدولية الأخرى وعلى تجنب ألا تكون تكراراً لأحكام تلك الاتفاقيات. وفي نفس الوقت ينبغي تجنب التآزر السلبي أي الحالات التي تؤدي فيها تدابير الرقابة في صكوك أخرى إلى زيادة استخدام الزئبق. وفيما يتعلق بتحديد أولويات المناقشة حث العديد من الممثلين على مراعاة الفوارق في قدرات البلدان في إدارة المواد الكيميائية بصورة عامة والزئبق بصورة خاصة فضلاً عن اختلاف الأولويات في البلدان المختلفة.

٤٤ - وأبرز أحد الممثلين أهمية وضع خطة يحدد فيها تسلسل المناقشات والتوقيت المحتمل لها في الدورة الأولى والدورات اللاحقة إذا لزم الأمر. ودعا ممثل آخر إلى أن تظل جميع القضايا مفتوحة للنقاش خلال عملية التفاوض وحذر من مخاطر حصر اللجنة في قضية واحدة خلال دورتها الأولى.

٤٥ - واقترح أن تقدم الأمانة معلومات مستكملة عن التقدم في المفاوضات الخاصة بتغير المناخ وخاصة فيما يتعلق بالمنافع المشتركة لخفض انبعاثات الزئبق، وعن الإدارة السلمية بيئياً للنفايات المحتوية على الزئبق بموجب اتفاقية بازل، والمناقشات الجارية بشأن التجديد الخامس لموارد مرفق البيئة العالمية، التي قد تكون ذات أهمية لصك الزئبق مستقبلاً.

(ب) مواعيد الدورات

٤٦ - فيما يتعلق بالتوقيت المقترح لدورات لجنة التفاوض الحكومية الدولية، طلب أحد الممثلين عدم تنظيم عقد دورات اللجنة في شهر كانون الثاني/يناير لأنّ تلك هي فترة أعياد في بعض البلدان. وقال إنه ينبغي عموماً تفادي التضارب مع فترات العطلات في بلدان النصف الجنوبي من الكرة الأرضية التي تختلف عنها في النصف الشمالي. وأكد ممثل من منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأيده آخر، على أهمية مراعاة فترات العطلات في المنطقة. وتشمل تلك العطلات احتفالاً عن موسم الربيع الذي يصادف أول أسبوعين من شهر شباط/فبراير، وعطلة أخرى مدتها ١٠ أيام في بداية تشرين الأول/أكتوبر. وقال ممثل آخر بضرورة تفادي ازدواج هذه المواعيد مع الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل في عام ٢٠١١ ومع الدورة الثالثة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في عام ٢٠١٢.

٤٧ - وعقب المناقشات التي جرت في الجلسة العامة والمشاورات غير الرسمية، قدّمت الأمانة معلومات إلى المنسقين الإقليميين بشأن العوامل التي قد تؤثر في مواعيد دورات لجنة التفاوض الحكومية الدولية، بما في ذلك فترات العطلات وتواريخ دورات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. واتفق الفريق العامل على إحالة المعلومات إلى اللجنة لكي تأخذها في الحسبان لدى تحديد مواعيد دوراتها.

٤٨ - وأعلن ممثل سويسرا عن استعداد بلاده لاستضافة دورة للجنة التفاوض الحكومية الدولية، وأنه سوف يجري مشاورات مع الأمانة بشأن التفاصيل. كما أعلن ممثل بوركينا فاسو بالمثل أن حكومته راغبة في استضافة دورة للجنة التفاوض الحكومية الدولية، وقال إنه سيتصل بالأمانة لمناقشة التفاصيل.

٣ - خيارات لهيكل الصك وأحكامه

٤٩ - نظر الفريق العامل في فوائد أن يعهد إلى الأمانة بمهمة أن تعد للجنة التفاوض الحكومية الدولية تحليلاً للخيارات الممكنة لهيكل الصك، يتم التفاوض بشأنه إلى جانب نهج بديلة لعناصره أو تدابيره.

٥٠ - ووافق الكثير من الممثلين على أن يطلب من الأمانة إعداد هذا التحليل. وحث بعضهم على توخي الحرص على تجنب استباق الأوضاع التي قد تتخذها البلدان. وأعربوا عن وجهة نظر ترى أن تقترح المادة التي تعدها الأمانة العناصر التي تدرج في اتفاق وليس مشاريع نصوص عناصر ذاتها. غير أن أحد الممثلين أضاف أن ينبغي أن تسترشد الأمانة في عملها بنتائج الاجتماع الحالي، وأنه يمكن وضع إطار على ضوء الجولة الأولى من المناقشات في الدورة الأولى للجنة.

٥١ - وجرى تشجيع الأمانة على الاحتفاظ ببعض عناصر الإطار الشامل للزئبق الذي وضعه الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص بالزئبق (UNEP(DTIE)/Hg/OEWG.2/8، المرفق) مثل المرونة في خطط التخلص والتطبيق على بعض القطاعات. كما اقترح دراسة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى بغرض تقييم فعالية الأدوات المستخدمة في تنفيذها مثل خطط العمل الوطنية.

٥٢ - وأعرب العديد من الممثلين عن وجهة نظر ترى، بعد أن لاحظوا الطابع الروتيني للأحكام النهائية في معظم الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، أن تقدم الأمانة مشروع نص لهذه الأحكام إلا إنهم أشاروا إلى عدم جدوى أن تتولى الأمانة إعداد نصوص للقضايا التقنية مثل الانبعاثات في الهواء والمنتجات والتجارة.

٥٣ - وأكد أحد الممثلين أهمية بعض المبادئ التي يتعين أن تنطوي عليها أية ورقة للخيارات ولا سيما التفرقة بين مختلف البلدان من حيث قدراتها على التعامل مع مشكلة الزئبق وبين مختلف أدوات التنفيذ.

٥٤ - بعد المناقشة التي ورد وصفها أعلاه، نظر الفريق العامل في ورقة غرفة اجتماع مقدّمة من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي تتضمّن مقترحاً بأن تعدّ الأمانة وثيقة تحتوي على مشروع عناصر لصك ملزم قانونياً بشأن الزئبق، ومعلومات للمساعدة في عمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية. واتفق الفريق على مناقشة الورقة بالإضافة إلى ورقتين أخريين أُعدَّتا في سياق مداولات الفريق ضمن إطار البند ٤ (ج) "المعلومات التي قد تساعد في عمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية". وتتضمّن الورقة

الأولى، المقدمة من الأمانة، قائمة بالوثائق التي يمكن أن تعدها الأمانة للمساعدة في عمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية في دورتها الأولى؛ فيما تحتوي الورقة الثانية، المقدمة من سويسرا، على مقترح يدعو الأمانة إلى إعداد ورقة خيارات بشأن كيفية ضمان تحقيق أوجه التآزر والتعاون والتنسيق المؤسسي بين صك الزئبق الذي سيتم التفاوض عليه من جهة وبين سائر الاتفاقات والسياسات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة الأخرى.

٥٥ - وبعد مناقشة الورقات الثلاث، التي قدم فيها الممثلون عدداً من الاقتراحات للتنقيح، طلب الفريق إلى الأمانة أن تجمعها في ورقة واحدة، تبرز التعليقات التي أُبديت في المناقشات، وتعرضها عليها للنظر فيها مرة أخرى.

٥٦ - وعقب ذلك عرضت الورقة الموحدة التي أعدتها الأمانة للمناقشة في الجلسة العامة. وأثناء تلك المناقشات، أشار أحد الممثلين إلى أن عبارة ''الاستخدامات الضرورية'' الواردة في الفقرة ٢ '١' من قائمة الوثائق التي ينتظر أن تقدمها الأمانة، لها مدلول معين في سياق اتفاقات بيئية معينة متعددة أطراف مثل بروتوكول مونتريال. وأعرب عن قلقه من أن يفسر استخدام العبارة كما لو كان توصية من الفريق العامل بأن صك الزئبق المراد التفاوض فيه ينبغي أن يتضمن، بطريقة أو أخرى، تفسيراً معيناً للعبارة. وقال إن أي توصية من هذا القبيل ستكون خارج نطاق ولاية الفريق العامل. وأكد الرئيس، رداً على ذلك، إن دور الفريق العامل هو تيسير توفير معلومات من الأمانة من شأنها أن تساعد لجنة التفاوض الحكومية الدولية في عملها، وليس تحديد طريقة استعمال اللجنة لتلك المعلومات. واتفق الفريق العامل على تضمين شواغل الممثل إزاء هذه النقطة في التقرير الحالي.

٥٧ - وقال ممثل آخر إن فهمه للإشارة إلى ترتيبات المساعدة المالية الواردة في الفقرة ٢ (هـ) من قائمة الوثائق التي يتعين أن تعدها الأمانة أنها تشمل الآليات المالية لبروتوكول مونتريال واتفاقية استكهولم. واتفق على أن يورد التقرير الحالي ذلك الفهم لتلك النقطة وأن تضع الأمانة تلك الاتفاقيات في اعتبارها لدى إعداد المعلومات للجنة التفاوض الحكومية الدولية بشأن موضوع ترتيبات المساعدة المالية.

٥٨ - وبعد الإحاطة بالتعليقات السابقة، اعتمد الفريق العامل دون تعديل الورقة الموحدة التي أعدتها الأمانة والتي ترد في المرفق الثاني لهذا التقرير.

باء - معلومات مستكملة عن التحضيرات للدراسة التي طلب مجلس الإدارة إجراءها بشأن مختلف أنواع مصادر انبعاث الزئبق (المقرر ٥/٢٥)

٥٩ - عرض ممثل الأمانة الوثيقة UNEP(DTIE)/Hg/WG.Prep/1/5 بشأن مخطط الدراسة عن مختلف أنواع مصادر انبعاثات الزئبق، وفق الطلب الذي جاء في الفقرة ٢٩ من المقرر ٥/٢٥. وقال إنّه قد تمت استشارة طائفة من الخبراء وعدد من أصحاب المصلحة المهتمين بشأن إعداد مخطط الدراسة الذي سوف يكون، نظراً لضيق الوقت المتاح لإتمام العمل، مركّزاً على المصادر التي كثيراً ما توصف بأنّها مصادر تنتج انبعاثات غير متعمّدة مثل محطات الطاقة العاملة بإحراق الفحم. وينبغي التشاور مع أصحاب المصلحة أثناء الدارسة مع مراعاة ضرورة إكمال الدراسة قبل انعقاد الدورة الثانية للجنة

التفاوض الحكومية الدولية. وينبغي أيضاً التعاون مع البلدان والعمل متى ما توفرت معلومات عن الانبعاثات المهمة من العمليات التي يستخدم فيها الفحم على عرض تلك المعلومات. وسوف تتضمن الدراسة أيضاً تحليلاً وتقييماً لتكاليف وفعالية تكنولوجيات وتدابير الرقابة البديلة، بالاعتماد حسب الإمكان على العمل الحالي. وحثّ الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين على تقديم مساهماتهم في الدراسة في وقت مناسب، وأفاد أنّه من أجل تعزيز الشفافية، سوف تُنشر المعلومات عن التقدم المحرز في الدراسة على الموقع الشبكي لبرنامج الزئبق التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٦٠ - وقدّم السيد جون مونتي، من المعهد السويدي للبحوث البيئية، عرضاً عن تطور الدراسة. وقال إنّها سوف تستند إلى التقارير السابقة عن انبعاثات الزئبق العالمية وخيارات التحكم فيها التي أعدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠٠٨، وسوف تركّز على القطاعات الرئيسية للانبعاثات في عدد من البلدان. وسيتم بواسطة استبيان جمع طائفة من المعلومات عن الانبعاثات من عدد مختار من البلدان. وسوف تركز الدراسة على محطات الطاقة والمراجل الصناعية العاملة بالفحم، وعلى الإنتاج الصناعي للمعادن (المصاهر غير الحديدية)، وحرق النفايات وإنتاج الإسمنت. ويمكن أيضاً النظر في قطاعات أخرى إذا سمح الوقت وتوافرت المعلومات بذلك. ومن المنتظر أن تفضي الدراسة إلى مجموعة من السيناريوهات يتم في إطارها عرض طائفة من تكاليف الرقابة وخفض الانبعاثات المحتملة على عدد مختار من البلدان والقطاعات. ويمكن استقراء النتائج لتقديم لمحة عن التكاليف الإجمالية لكل سيناريو من السيناريوهات المختلفة لخفض الانبعاثات على نطاق عالمي. وقد اقترح ترشيح البلدان التالية: الاتحاد الروسي، البرازيل، جنوب أفريقيا، الصين، الهند، والولايات المتحدة الأمريكية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

٦١ - وعرض السيد مونتي جدولاً زمنياً لإعداد الدراسة التي ستبدأ في نهاية عام ٢٠٠٩ أو مطلع عام ٢٠١٠، باستبيان لجمع المعلومات بالموازاة مع إعداد ما أسماه "المشروع الأول"، وسيسمح بإجراء مشاورات مستمرة لأصحاب المصلحة، ويكتمل إعدادها بحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ أي في وقت يناسب عمل لجنة التفاوض في دورتها الثانية ومن أجل تنوير هذا العمل. وتحدّث بإسهاب عن المعلومات سيتم طلبها في الاستبيان فقال إنّ جودة نتائج الدراسة ودقتها سوف تتوقف كثيراً على المساهمات الواردة. وأضاف قائلاً إنّ تقرير المشروع الأول سوف يكون بمثابة تقدير أولي للتكاليف وأوجه الكفاءة ونموذج للمعلومات اللازمة لوضع تقديرات تتسم بمزيد الدقة. وفي الختام، لفت السيد مونتي الانتباه إلى دراسة عن احتراق الفحم تُجرى بالتوازي في الصين والهند والاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا بتمويلات من الاتحاد الأوروبي. وستقدّم هذه الدراسة مدخلات في دراسة الانبعاثات.

٦٢ - وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، اقترح بعض الممثلين مواضيع إضافية تناولتها الدراسة مثل الخردة الملوثة من المعدات الكهربائية والإلكترونية، وانبعاثات الزئبق من الوقود والنفط والغاز، والزئبق من الأجهزة الطبية. وقال بعضهم إنّ الانبعاثات إلى الوسائط الأخرى، مثل المياه والتربة، ينبغي أن تُدرج في التقرير، وأشار أحدهم إلى أنّ هذا الإدراج سوف يسمح بدراسة السلسلة الكاملة لانبعاثات الزئبق. وفضل آخرون قصر الدراسة على الانبعاثات في الهواء. وقال أحد الممثلين إنّ اتجاهات

الانبعاثات إلى غاية ٢٠٥٠، التي تستند إلى سيناريوهات طوّرها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، متوفّرة واقترح ضرورة بحث الاتجاهات في المستقبل لضمان الانطباق طويل الأمد لصك الزئبق.

٦٣ - وقال أحد الممثلين إنّه ينبغي أيضاً مراعاة قطاعات أخرى، وذلك على الأقل من خلال تجميع المصادر والكميات المعروفة. وقال ممثل آخر إنّه بالإمكان طلب معلومات إضافية ولكن ضيق الوقت وقلة الموارد قد يؤثران في هذا القرار. وسلط بعض الممثلين الضوء على المنافع الموازية للأنشطة القائمة فقالوا إنّ المعلومات المفيدة قد تكون موجودة بالفعل وهي ليست خاصة بالزئبق لكنها جزء من أعمال تمت في إطار أنشطة دولية أخرى مثل الأعمال المتصلة بتغير المناخ. وشدد أحد الممثلين على ضرورة احترام اختصاصات الاتفاقات الأخرى لدى جمع البيانات.

٦٤ - وأثنى كل من أخذ الكلمة من الممثلين على الطابع الجامع لإعداد التقرير. وأكد العديد منهم على أهمية أن تكون الدراسة جاهزة للدورة الثانية للجنة، وأضافوا قائلين إنّه ينبغي، لأغراض الإعلام، توفير تقرير مرحلي عن الدراسة في الدورة الأولى وذلك لإتاحة مناقشة مبكرة لإدارة المخاطر والحد منها. وقال بعضهم إنّه لا ينبغي التضحية بجودة المعلومات من أجل الوفاء بالمواعيد، بل ينبغي تضمين الدراسة أحدث المعلومات. وأضاف أحدهم قائلاً إنّ الدراسة ينبغي أن تُستخدم خلال عملية التفاوض كمرجع وليس كوثيقة خط أساس.

٦٥ - وسلّم أحد الممثلين بأهمية جمع البيانات فأشار إلى أنّ المعلومات قد لا تكون في كثير من الأحيان متاحة ولكن معرفة مواطن الثغرات مفيد أيضاً. وأثنى على المقترح بشأن وضع تقرير المشروع الأول وعلى السعي إلى الأخذ بالشفافية من خلال تبادل المعلومات عبر الموقع الشبكي لفرع المواد الكيميائية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد سانده في ذلك ممثل آخر.

٦٦ - وقال أحد الممثلين إنّ تحليل كفاءة تكاليف تكنولوجيا التحكم في الزئبق ينبغي أن يشمل التكاليف والفوائد العائدة من مراقبة الزئبق ذاته، وكذلك المنافع الموازية المتعلقة مثلاً بخفض الملوثات الهوائية وتحسين كفاءة الطاقة اللذين من شأنهما أن يسهلا على البلدان استحداث المراقبة. وينبغي للدراسة أيضاً أن تشتمل على معلومات عن جهود الرقابة المناسبة مثل المعالجة المسبقة لأنوع الوقود وفصل النفايات، ومعلومات عن تكنولوجيات التحكّم المتاحة. وأشار المتكلّم إلى أنّ تقنيات إدارة النفايات تختلف باختلاف البلدان وإلى أنّ النفايات كثيراً ما تُرمى في المدافن؛ ولذلك ينبغي أن تستهدف الدراسة إدارة أوسع للتخلص من النفايات وليس فقط الإحراق. وتابع أحد الممثلين التعليقات على الاختلاف في تقنيات إدارة النفايات فقال إنّ صناعة الإسمنت ينبغي أن تؤخذ في الحسبان أيضاً، واقترح أن يتولى بلد من منطقته القيادة بهذا الشأن. وأبرز آخر أهمية تكلفة وفعالية التدابير غير التكنولوجية التي يجرى بحثها مع التكاليف الاجتماعية والاقتصادية لعدم التحرّك. وقال أحد الممثلين إنّه يتعين مراعاة الوضع الاقتصادي للبلدان النامية لدى بحث فعالية التكاليف والمنافع الاجتماعية والاقتصادية بحيث تتكيّف الجهود المبذولة في التحكم مع أوضاع هذه البلدان.

٦٧ - وطلب ثلة من الممثلين توضيحات بشأن عملية جمع المعلومات لأنّ البيانات ينبغي أن تُجمع من كافة أصحاب المصلحة، وبشأن ما إذا كان ينبغي أولاً مقارنة المعلومات على المستوى القطري.

واقترح أحدهم ضرورة وضع منهجية لجمع المعلومات ردّاً على الاستبيان بحيث تُجمع هذه المعلومات بشكل منسق. وطُلب ممثل آخر توضيحات عن الجهات التي ينبغي أن تتسلم الاستبيان على الصعيد الوطني وما هي القضايا التي ينبغي أن يغطيها الاستبيان.

٦٨ - وأعرب الفريق عن تأييده لمخطط الدراسة واتفق على أن يتم، قدر الإمكان وبحسب ما يسمح به الوقت والموارد، تضمين الدراسة معلومات متاحة عن القطاعات والوسائط الأخرى.

جيم - المعلومات التي قد تساعد في عمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية

١ - وثائق أعدتها الأمانة لمساعدة لجنة التفاوض الحكومية الدولية

٦٩ - قدم ممثل الأمانة مذكرة الأمانة بشأن المعلومات التي قد تساعد لجنة التفاوض الحكومية الدولية في عملها (UNEP(DTIE)/Hg/WG.Prep/1/9) تضمنت تلخيصاً لعدد من الدراسات التي أعدتها الأمانة استجابة لمختلف طلبات مجلس الإدارة والفريق العامل المخصص المفتوح العضوية.

٧٠ - ورداً على سؤال من أحد الممثلين أوضح أن القائمة الموجزة بالمعلومات الواردة في المذكرة ليست نهائية وأن الأمانة ترحب بأي توجيه من الفريق. وعلى ذلك، قدم الممثلون طائفة عريضة من المقترحات بشأن المعلومات الأخرى التي يمكن إدراجها. وقال بعض الممثلين إن من المفيد الحصول على معلومات بشأن نماذج المساعدات المالية والتقنية. وطلب آخرون تحديث المعلومات لمراعاة القضايا الناشئة مثل خفض التجارة الدولية بالزئبق ويرون أنه من الضروري تحديث الجدول الوارد في المذكرة المشار إليها أعلاه لبيان الوقت الذي أجري فيه تحديث المعلومات ومصدره.

٧١ - وجرى التشديد على الحاجة إلى ضمان تحديد المصطلحات المستخدمة في عملية التفاوض تحديداً واضحاً. وحيثما يتعلق الأمر بقضية الفعالية، أشار أحد الممثلين إلى أنه يمكن إعداد ورقة عن آليات الامتثال وفعاليتها النسبية.

٧٢ - وأشار بعض الممثلين إلى أنه قد جرى تجميع كمية كبيرة من المعلومات المهمة. وقالوا إن هذه المعلومات ينبغي إتاحتها، وتحسينها وتحديثها حيثما كان ذلك ممكناً. وشددوا أيضاً على ضرورة الفراغ من إعداد الوثائق التي تكلف الأمانة بإعدادها في حدود الموارد المتاحة.

٧٣ - واسترعى الاهتمام إلى الصعوبات التي تواجه البلدان النامية في بعض المجالات مثل جهودها للحد من استهلاك الفحم. وأشار أحد الممثلين على وجه الخصوص إلى أنه على الرغم من أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة قام بجمع معلومات وطنية عن الزئبق إلا أن المعلومات عن أفريقيا مازالت ناقصة. وشدد أحد الممثلين، وهو يسترعي الاهتمام إلى المشكلات المختلفة ذات الصلة بالزئبق التي تواجه البلدان في نفس الإقليم، على ضرورة مراعاة المعلومات الوطنية في عملية التفاوض.

٧٤ - واقترح العديد من الممثلين أن يطلب من أمانة اتفاقية بازل وضع ورقة تقدم للجنة التفاوض الحكومية الدولية عن كيفية مناولة النفايات. وعلاوة على ذلك قالوا إنه سيكون من المفيد الإلمام بأي أنشطة أخرى ذات صلة يجري إجراؤها في الوقت الحاضر في إطار الهيئات الأخرى المعنية بالبيئة. وبعد أن أشار العديد من الممثلين إلى أن هيكل وأحكام بروتوكول مونتريال يمكن أن تعتبر نموذجاً للتخلص

من الزئبق، طلبوا من الأمانة توفير معلومات عن الآليات المستخدمة في تلك الهيئة والتي يمكن اعتبارها مهمة لتحليل الآليات المالية.

٧٥ - وعقب مناقشته في إطار هذا البند الفرعي، تم تقديم ورقتي غرفة اجتماع لكي ينظر فيهما الفريق العامل. وتتضمن الورقة الأولى، المقدمة من الأمانة، قائمة مقترحة بالوثائق التي ستعدها الأمانة للمساعدة في عمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية في دورتها الأولى، وروعي في هذه الورقة التعليقات التي سلفت الإشارة إليها؛ فيما تحتوي الورقة الثانية، المقدمة من سويسرا، على مقترح يدعو الأمانة إلى إعداد ورقة خيارات بشأن كيفية ضمان تحقيق أوجه التآزر والتعاون والتنسيق المؤسسي بين صك الزئبق الذي سيتم التفاوض عليه من جهة وبين سائر الاتفاقات والسياسات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة الأخرى. وكما لوحظ آنفاً في الفرع ألف - ٣ من الفصل الرابع من هذا التقرير، اتفق الفريق العامل على بحث الورقتين معاً بالإضافة إلى ورقة ثالثة تتصل بالبند ٤ (أ) من جدول الأعمال "الجدول الزمني لعمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية وتنظيمه" مقدّمة من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وهي تتضمّن مقترحاً بأن تعدّ الأمانة وثيقة تحتوي على مشروع عناصر لصك ملزم قانونياً بشأن الزئبق، ومعلومات للمساعدة في عمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية. ويرد أعلاه في الفرع ألف - ٣ من الفصل الرابع من هذا التقرير سرد لوقائع نظر الفريق في الورقات الثلاث.

٢ - الجلسات الإعلامية

٧٦ - عقد الفريق العامل في إطار هذا البند الفرعي ثلاث جلسات إعلامية بشأن المسائل ذات الصلة بعمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية، كانت الأولى عن إمدادات الزئبق وتخزينه، والثانية عن تعدين الذهب الحرفي والصغير النطاق، والثالثة عن الزئبق الموجود في المنتجات والنفايات. واستمع الفريق العامل خلال كل جلسة إلى عدد من العروض، وناقش المعلومات المقدمة. ويمكن الاطلاع على تفاصيل العروض على الموقع الشبكي لبرنامج الزئبق في برنامج الأمم المتحدة للبيئة (www.chem.unep.ch/mercury).

(أ) إمدادات الزئبق وتخزينه

٧٧ - استمع الفريق العامل خلال الجلسة المتعلقة بإمدادات الزئبق وتخزينه إلى عرض عام عن إمدادات الزئبق وتجارته، وإلى تقرير بشأن منتدى دولي عن منجم للزئبق الخام في قيرغيزستان، وإلى عرض عن حالة مجال الشراكة الجديدة بشأن إمدادات الزئبق وتخزينه في إطار الشراكة العالمية من أجل الزئبق لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة ونهج إقليمي إزاء تخزين الزئبق، ومعلومات عن الأوضاع التشريعية في الاتحاد الأوروبي بشأن إمدادات الزئبق وتخزينه، والى معلومات عن تقرير يتعلق بالتكنولوجيات الخاصة بتثبيت الزئبق الخام والنفايات المحتوية على الزئبق.

٧٨ - ولدى افتتاح الجلسة، استرعى الرئيس الاهتمام إلى الوثائق ذات الصلة بالمسألة بما في ذلك التقرير الذي أعدته الأمانة عن الأنشطة ذات الصلة بإمدادات الزئبق والتخزين السليم لهذه المادة (UNEP(DTIE)/Hg/WG.Prep/1/INF/3)، وورقة قاعة اجتماعات تتضمن بيان المحتويات والملخص

التنفيذي للتقرير المشار إليه أعلاه عن تكنولوجيات تثبيت الزئبق الخام والنفايات المحتوية على زئبق، وورقة قاعة الاجتماع المتضمنة معلومات عن الأوضاع التشريعية في الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بإمدادات الزئبق وتخزينه، وتقرير عن دراسة تبين أن القضاء على تعدين الزئبق الخام لن يكون له أي تأثيرات اقتصادية معاكسة كبيرة (UNEP(DTIE)/Hg/OEWG.2/6).

٧٩ - وقدم السيد بيتر ماكسسون، وهو خبير استشاري عينه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، عرضاً عاماً لإمدادات الزئبق وتخزينه. وأوضح مصادر الزئبق ومستهلكيه في كافة أنحاء العالم بحسب الإقليم الجغرافي والنشاط مبيناً الأهمية النسبية لكل منها. وأوضح أن سوق الزئبق تستجيب بإيجابية لتقليص الإمدادات وذلك مثلاً من خلال زيادة الأسعار التي تزيد من جاذبية الزئبق المعاد تدويره والبدائل غير الزئبقية. ونظراً لذلك ولقلة عدد منتجي الزئبق وكثرة المستهلكين وتفرقهم وصعوبة تنظيمهم، قال إن خفض إمدادات الزئبق يشكل خياراً هاماً للسياسات الفعالة. وبين الحظر الذي فرض على صادرات الزئبق والذي سنته الجماعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً. وأشار إلى قائمة الحظر التي تبرز أيضاً متطلبات التخزين الآمن وطويل الأجل للزئبق فضلاً عن الحظر على تعدين الزئبق الخام ومصادرة المخزونات المتوافرة، باعتبارها تدابير للحد من إمدادات الزئبق.

٨٠ - وقدّمت ممثلة الأمانة تقريراً عن المنتدى الدولي بشأن منجم الزئبق الخام في قيرغيزستان الذي يمثل آخر مرفق في العالم لتزويد السوق العالمية بالزئبق ويشكل ١٠ في المائة من إمدادات الزئبق العالمية. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث مع البلد في تنفيذ خطة عمل تهدف إلى إقامة مشروعات للتنمية المستدامة تمكن البلد من وقف تراخيص هذا المنجم دون التعرض لاضطراب اقتصادي لا مبرر له. وفيما يتعلق بتلك الخطة، عقد منتدى دولي يوم ١٨ تشرين الأول/أكتوبر جرى فيه عرض لمجمل الخيارات الممكنة للمعالجة ووقف الترخيص، وتحديد فرص التنمية البديلة للقرية التي يوجد بها المنجم. وأعرب المشاركون في المنتدى عن تقديرهم للجهود التي يبذلها البلد والتقدّم الذي حققه حتى الآن وعن التعاطف مع حاجته إلى المضي في طريق يأخذ في الاعتبار أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية. وبعد أن لاحظوا أن تحقيق تقدم سريع في قيرغيزستان سوف يرسل إشارة هامة خلال عمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية، قالوا إن ثمة حاجة للمضي قدماً في المستقبل القريب في العمل على المجالات الاستراتيجية ذات الصلة بالمعالجة وبالتطوير المحلي للبدائل، وكذلك لإجراء دراسات جدوى لتوليد المعلومات اللازمة لتعزيز الاستثمارات.

٨١ - وعقب العرض الذي قدمته ممثلة الأمانة، قدم السيد بارتيركول ايزانيتش بايتوف وزير الدولة في وزارة الصناعة والطاقة وموارد الوقود في قيرغيزستان تاريخ منجم الزئبق موضع المناقشة وجهود حكومته للتعامل مع تأثيراته البيئية. وقال إنه في حين أن حكومته على استعداد للنظر في التحول بعيداً عن استخراج الزئبق، يتعين أن يتم ذلك بطريقة تراعي الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى الشواغل البيئية. وقال كذلك إن العمل مستبعد في هذا الوقت بالنظر إلى نقص التمويل إلاّ أنه أعرب عن الأمل في تحقيق تقدم في هذا المجال خلال هذا الاجتماع.

٨٢ - وتحدث السيد مايكل بندر، المؤسس المشارك لفريق العمل المعني بوقف استخدام الزئبق، عن الشراكة الجديدة لتخزين وإمدادات الزئبق في إطار الشراكة العالمية من أجل الزئبق لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة والنهج الإقليمي إزاء التخزين. وقال إن خطة الأعمال المقترحة لمجال الشراكة أُعدَّت بهدف خفض إمدادات الزئبق بنسبة ٥٠ في المائة عن مستوياتها في ٢٠٠٥؛ وسوف يُعمَّم مشروع الخطة على هذا الاجتماع باعتباره ورقة غرفة اجتماع. وقال إنّ هذا الهدف يمكن أن يتحقق من خلال زيادة القيود على الزئبق، ومصادرة الزئبق من إنتاج خلايا الكلور القلوية وبالحد من استخراج الزئبق الخام. وتتمثل الخطوات التالية لمجال الشراكة في التشجيع على مواصلة التقدم في مشروعات التخزين الإقليمية، والترويج لفرص التمويل، وتعديل مشروع خطة الأعمال، وطلب شركاء جدد محتملين بما في ذلك الحكومات للعمل كرؤساء أو رؤساء مشاركين، وفيما يتعلق بجهود التخزين الإقليمية، استعرض مشروعات التخزين قيد التنفيذ في أقاليم آسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وأعرب المشاركون في المشروع عن تفضيلهم وضع خيارات مجدية بشأن التخزين لتكون بديلاً للاتجار بفائض الزئبق في المستقبل، معتقدين بأن ذلك سوف يضمن توافر السياسات الحكومية المتسقة والمستدامة إزاء المسألة.

٨٣ - وقال ممثل الجماعة الأوروبية إن الاتحاد الأوروبي قد تخلص من عمليات استخراج الزئبق في ٢٠٠٣ وعلى وشك التخلص من إنتاج خلايا الكلور القلوية المجهزة بالزئبق. وهو قد فرض أيضاً حظراً على تصدير الزئبق. ونظراً لأن تلك التدابير سوف تؤدي إلى توافر كميات كبيرة من الزئبق لم يعد لها سوق أوروبية، كان من الضروري سن قواعد تقضي بتخزين الزئبق الزائد. واعتمدت قواعد لهذا الغرض في ٢٠٠٨، وتجري حالياً دراسة سيتم في ضوئها وضع قواعد مفصلة بشأن التخزين الآمن للزئبق وسوف تتناول الدراسة الجهود التي تبذل لتحويل الزئبق إلى مادة صلبة لتخزينها وغير ذلك من القضايا التقنية التي قد تهم لجنة التفاوض الحكومية الدولية وسوف تتاح على الموقع الشبكي لبرنامج الزئبق في برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٨٤ - وقدم ممثل ألمانيا تفاصيل دراسة أصدرت حكومته تكليفاً بإجرائها بشأن طرق تثبيت الزئبق السائل ومركبات الزئبق، والنفايات المحتوية على الزئبق من خلال تحويلها إلى مادة صلبة، والتي أتاحتها كمساهمة في العمل المستمر بشأن التخزين بمقتضى الشراكة العالمية من أجل الزئبق ويتمثل الهدف من هذه العمليات في الحد من تقلبية وسيولة الزئبق والمنتجات المحتوية على الزئبق حتى تقل الأخطار التي تسببها لصحة البشر والبيئة لدى مناولته وتخزينه. وقد أتيح التقرير الكامل عن الدراسة على الموقع الشبكي لشركة Gesellschaft für Anlagen- und Reaktorsicherheit وهي الشركة التي أعدت هذه الدراسة. وسوف يعرض أيضاً على الموقع الشبكي لبرنامج الزئبق لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويوجد الآن واضع هذه الدراسة السيد Sven Hagemann للرد على أي استفسارات خلال هذه الجلسة.

٨٥ - وخلال المناقشات التي أعقبت ذلك، أعرب جميع الممثلين الذين تحدثوا عن تقديرهم للأمانة لما قدم من عروض وفرت معلومات مفيدة للجنة التفاوض الحكومية الدولية.

٨٦ - وأشاد العديد من الممثلين بحكومة قيرغيزستان لما حققته من تقدم صوب إغلاق منجم الزئبق الخام، وإحياء البيئة المحيطة بالمنجم والانتقال إلى الأنشطة الاقتصادية البديلة. كما أعربوا عن تقديرهم للدعم الدولي المقدم لهذه الجهود.

٨٧ - وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إن حكومته خصصت تمويلاً أولياً لإغلاق منجم قيرغيزستان وتتطلع إلى العمل مع النرويج وسويسرا والدول المانحة الأخرى والقطاع الخاص وقيرغيزستان بشأن هذه المسألة. وشدد على أهمية تخزين الزئبق باعتبار ذلك عاملاً مساعداً أساسياً للحد من الإمدادات وقال إن لجنة التفاوض الحكومية الدولية ينبغي أن تتصدى لمسألة تخزين الزئبق في وقت مبكر من المفاوضات.

٨٨ - وقال ممثل سويسرا إن المناقشات التي دارت بين حكومته ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث كانت عنصراً أساسياً في الجهود المبكرة التي بذلت للتعامل مع منجم الزئبق في قيرغيزستان التي كانت عنصراً في مجموعة سويسرا في مرفق البيئة العالمية. وتتسم هذه الجهود بالتعاون واسع النطاق الذي شمل الحكومات والهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية وهي الجهود التي تعززت بفضل البيئة المواتية التي نشأت عن النجاح في برنامج الشراكات ذات الصلة بالزئبق الذي توليت قيادة تنفيذه الولايات المتحدة الأمريكية. وقال إنه سيكون من الضروري لمجتمع المانحين مناقشة النهج المبتكرة لتلبية حاجة قيرغيزستان إلى الدعم المالي لمساعدتها في تنفيذ المشروعات الضرورية لمواجهة التحديات البيئية لتخفيف التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لإغلاق المنجم.

٨٩ - قدم أحد الممثلين مزيداً من التفاصيل عن خطة العمل التي وضعت لقيرغيزستان، وأثنى على التعاون المثمر بين البلدان والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية ثم أورد حاجة حكومته للمزيد من الدعم من المانحين للمساعدة في تنفيذ الأنشطة المخطط لها واستعداد حكومته لاستكشاف فرص ذلك الدعم.

٩٠ - وأثنى عدد من الممثلين على الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٨ على تصدير الزئبق والذي يبدأ نفاذه في عام ٢٠١١ وعلى شروط لتخزينه، والذي يبدأ نفاذه في عام ٢٠١٣. وأشار أحد الممثلين إلى أن بلده يصدّر مركبات الزئبق إلى كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ثم شدد على ضرورة توخي المزيد من الشفافية في تجارة مركبات الزئبق. وقال آخر بضرورة تزويد البلدان النامية ببدائل للزئبق قبل أن تقوم البلدان المتقدمة النمو بفرض حظر على صادراته.

٩١ - وشدد العديد من الممثلين على أهمية الاختلافات الإقليمية فيما يتعلق بإمدادات الزئبق وتخزينه وشددوا أيضاً على أهمية العوامل القطرية المحددة. وأشير إلى أن الآثار الاجتماعية والتكاليف الاقتصادية المتعلقة بالتخلي عن استخدام الزئبق في كثير من المناطق تعد باهظة للغاية بالنسبة للبلدان المعنية، وبخاصة للبلدان النامية. وفي ذلك السياق، أشار العديد من الممثلين إلى أن التعدين الحرفي للذهب هو الوسيلة الوحيدة لكسب العيش للكثير من الفقراء.

٩٢ - وأورد العديد من الممثلين معلومات مفصلة عن تجارة بلدانهم في الزئبق ومركبات الزئبق والضوابط التنظيمية الخاصة به والمشاكل التي تواجهها وعددوا مختلف استخدامات الزئبق في الصناعة المحلية والصعوبات التي تواجههم في مراقبة استخدام الزئبق في التعدين الحرفي في المناطق النائية والوعرة بالرغم من نظم الترخيص وحظر الواردات وتسجيل الواردات على الصعيد الوطني. وقال أحد الممثلين إن بلده فرض حظراً بسبب الضرر الذي يلحق بإمدادات المياه والموارد الأخرى من جراء استخدام الزئبق في تعدين الذهب في بلده. وشدد أحد الأعضاء على من يفسّر البيانات القطرية عن استخدام الزئبق وتنظيمه لأغراض توفير التحليلات للجنة التفاوض الحكومية الدولية ينبغي أن يكون على معرفة جيدة بالبلدان التي تعنيها تلك البيانات.

٩٣ - وذكر العديد من الممثلين أن الاستخدام غير المشروع للزئبق في التعدين ومخزونات الزئبق ومركبات الزئبق الموجودة لدى البلدان من المسائل التي تستحق أن تولى اهتماماً عاجلاً. وقال أحد الممثلين إنه لدى تقليل إمدادات الزئبق لابد من إيلاء المزيد من الاهتمام للطلب في الأسواق وذلك منعاً للتهريب والتعدين غير المشروع ونمو السوق السوداء.

٩٤ - وأشار أحد الممثلين إلى أن إبرام اتفاق ملزم ونفاذه بشأن الزئبق سيستغرق وقتاً طويلاً ومن ثم أكد على أهمية خلق أوجه تآزر بين الحكومات والهيئات الدولية وإقامة أنشطة انتقالية بشأن إمدادات الزئبق وتخزينه وتأمين التمويل لتلك الأنشطة.

٩٥ - وأثنى الممثلون على برنامج الأمم المتحدة للبيئة على العمل الذي قام به بشأن التخزين المأمون ودعوا إلى إجراء المزيد من الدراسات التقنية بشأن التخزين وتثبيت الزئبق، وإلى العمل الدولي لحل مشاكل التخزين طويل الأجل وإلى المعلومات لفتح المجال لإجراء المزيد من المناقشات بشأن المسائل المذكورة. ولاحظ أحد الممثلين أن مشاريع التخزين الإقليمية ستوفر معلومات مفيدة للجنة التفاوض الحكومية الدولية لأخذها في الحسبان. وقال أيضاً إن الاعتبارات التقنية المتصلة بالظروف الجيولوجية والمناخية للبلدان المرشحة لابد من أن تؤخذ بعين الاعتبار وأنه من الضروري استكشاف طريقة لاقتسام المسؤولية عن التخزين بين مولدي النفايات ومنتجي المواد وشركات التخلص وغيرها. وأضاف أيضاً إن تثبيت الزئبق لأجل تخزينه أمر هام للغاية وطلب أيضاً أن تتم إتاحة الورقة التي أوردتها ألمانيا بشأن هذا الموضوع للجنة التفاوض الحكومية الدولية للنظر فيها. وقال ممثل آخر إن الدراسة المتعلقة بتثبيت الزئبق ستكون مفيدة للمشروع الإقليمي لتخزين الزئبق الجاري في آسيا.

٩٦ - وأشار أحد المراقبين، معلقاً على نقطة أثارها ممثل أورد وصفاً لتجارة الزئبق في بلده، إن المصطلحات والتعاريف المتعلقة بمركبات الزئبق في السوق تعد مسألة مهمة للجنة التفاوض الحكومية الدولية، لكونها تسهل فهم التنوع في تدفقات التجارة كما أنها مهمة للمناقشات بشأن تحديد مواقع مرافق التخزين.

٩٧ - ورداً على الأسئلة قال السيد ماكسسون إن هنالك رمزاً تعريفياً موحداً يغطي جميع مركبات الزئبق باستثناء الملاغم حتى أن المعلومات أصبحت معدومة عن كميات المركبات الفردية ومقاصدها عند بيعها أو استخدامها. وأشار إلى أن البلدان وغيرها قد تكون لديها معلومات عن ذلك الموضوع

وقد تكون مفيدة للجنة التفاوض الحكومية الدولية. وفيما يتعلق بالتوازن بين العرض والطلب والآثار السلبية المحتملة لتقييد إمدادات الزئبق، أشار إلى أنه إذا تم تنفيذ التقييد تدريجياً، بحيث يتوفر لتجار الزئبق ومستخدميه الوقت الكافي للتكيف، فإن آثر التقييد سيكون إيجابياً. أما فيما يتعلق بتوافر البدائل الخالية من الزئبق، قال إنها متوفرة لجميع الاستخدامات تقريباً. وقال إن ما يحول دون الأخذ بها ليس الأسباب التقنية وإنما لعدم وجود الحافز للأخذ بها، ويعزى ذلك جزئياً لتكاليف تلك البدائل مقارنة بتكاليف منتجات وعمليات الزئبق ولعدم وجود الوعي بوجود تلك البدائل.

(ب) تعدين الذهب الحرفي وضيق النطاق

٩٨ - استمع الفريق العامل في الجلسة المخصصة لتعدي الذهب الحرفي وضيق النطاق إلى لمحة عامة عن المسألة وعن سبل تحقيق التحول عن استعمال الزئبق في هذا القطاع؛ وإلى لمحة عن مشاريع التخطيط الاستراتيجي الوطني لهذا القطاع؛ وإلى معلومات عما تقوم به شراكة الزئبق العالمي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من أنشطة في هذا القطاع.

٩٩ - وقدّم السيد كافن تالمر، من مجلس الذهب الحرفي، لمحة عامة عن حجم وأسباب المشاكل المتصلة باستعمال الزئبق في قطاع تعديد الذهب الحرفي، وكذلك عن الحلول الممكنة. ثم بدأ بالتأكيد على أهمية القطاع الذي يمثل نسبة ١٢ في المائة من الإنتاج العالمي للذهب ويشغّل حوالي ١٠ ملايين منجمي في ٧٠ بلداً، والذي يقوم بدور كبير في التخفيف من الفقر نظراً لأرباحه العالية نسبياً. وتناول بالوصف الطريقة التي يُستخدم بها الزئبق عادة لاستخلاص الذب من الرّكاز وكيف نجمت عنها انبعاثات الزئبق في الغلاف الجوي. ثم عرض بإيجاز عدد من الحلول التقنية السهلة والميسورة والفعالة التي تهدف إلى خفض أو استبعاد استعمال الزئبق وانبعاثاته. وتشمل هذه الحلول أساليب التجهيز البديلة التي تستعمل نسبة أقل من الزئبق أو لا تستعمله بالمرة، والتحكم في الانبعاثات بواسطة محاضن ومعوجات الأبخرة وإعادة تنشيط الزئبق الذي هو عبارة عن إعادة تدوير. وأشار إلى أنّه على الرغم من وجود بدائل جيدة فإنّ من يمارسون التعدين الحرفي لا دراية للكثير منهم بهذه البدائل. ولذلك ثمة حاجة ماسة إلى إذكاء الوعي بها وكذلك بمضار الزئبق. وتشمل الحلول السياستية الممكنة اتخاذ تدابير لخفض العرض من الزئبق ورفع أسعاره، كأن يتم حظر وتقييد صادرات التعدين الأولي؛ وتدابير لحفز الطلب على البدائل، مثل تحرير أسواق الذهب؛ وتدابير لإضفاء الطابع الرسمي على قطاع التعدين الحرفي وهذا من شأنه أن يساعد في تثقيف عمال المناجم وتزويدهم بالمساعدات. وأشار السيد تالمر إلى أنّ البلدان والشركاء يستطيعون دعم التحول إلى الأخذ بالبدائل من غير الزئبق وذلك بتحديد الأولويات والآليات المجدية وتنفيذ مشاريع تجريبية لاختبار وتحسين النهوج التي يتبعونها.

١٠٠- وأبرزت السيدة فيلما مورالس، من إدارة الصحة البيئية والمعهد الوطني للصحة المهنية في بيرو، أهمية التخطيط الاستراتيجي في مساعدة البلدان على جهودها الهادفة إلى تنظيم أنشطة التعدين الحرفي والحدّ بذلك من استعمال الزئبق وانبعاثاته. وفي هذا السياق، عرضت بإيجاز العمل الذي يقوم به اليونيب في هذا المجال، بما في ذلك شتى المشاريع المنفذة في إطار برنامج البداية السريعة التابع للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا، ومشروع الوثيقة

التوجيهية التي وُضعت لدعم الحكومات في هذه المناطق على تطوير خطط استراتيجية وطنية. ثم تناولت السيدة مورالس بمزيد التفصيل نطاق تعدين الذهب الحرفي وضيّق النطاق في بيرو، وسردت العراقيل التي تقف في وجه جهود التصدي للمشاكل ذات الصلة، مثل وجود المناجم في مناطق نائية وغياب التشريعات القابلة للتطبيق وفقر الفئات السكانية وانعدام الوعي بمخطر الزئبق. وفي الختام، استعرضت ثلاثة مشاريع جرى تنفيذها في هذا البلد من أجل التصدي لمشكلة هذا التعدين، وذلك بدعم من حكومات كل من كندا وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية.

١٠١- واستعرض السيد لودوفيتش بينودا، من اليونيدو، خيارات خفض استعمال الزئبق من قبل قطاع تعدين الذهب الحرفي وضيّق النطاق، بما في ذلك رفع سعر الزئبق لتشجيع أصحاب المناجم على استعماله بكميات أقل؛ وضمان استفادتهم من المعلومات عن الإنتاج الأنظف؛ ومحاكاة الأساليب الإيجابية في الاتجاه نحو الاستعمال الطفيف للزئبق أو عدم استعماله وتوفير الدعم المالي والتقني الإضافي. ثم عرض بإيجاز عمل شراكة الزئبق العالمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فاستعرض عدد من المشاريع الإقليمية في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وغرب أفريقيا. وتناول بالوصف أسوأ الممارسات في الصناعة، مثل دمج الزئبق كامل الركاز وجمع الزئبق بمحلول السيانيد، وشدّد على ضرورة إذكاء الوعي بالتكنولوجيات والممارسات الأنظف والميسورة في الأغلب وذلك من أجل التصدي للجهل بالمضار البيئة والصحية الناجمة عن الأساليب الحالية لاستخلاص الذهب. وتناول أيضاً بالوصف النهوج السوقية الممكنة مثل التسعير أو وضع علامات خاصة للذهب تتيح للمنتجين أرباحاً من التقيد بالممارسة الاجتماعية والبيئية الجيدة. وتشمل أولويات الأعمال الأخرى توثيق جهود تقنين العمال ودمجهم في القطاع الرسمي؛ وإنشاء قاعدة معارف عالمية بتعدين الذهب الحرفي وضيق النطاق؛ ووضع كتيب تقني عن التكنولوجيات والممارسات المتاحة؛ والحصول على الردود بشأن مقتضيات الزئبق في معيار الذهب المقترح الذي اشترك في عرضه كل من تحالف التعدين المسؤول والرابطة الدولية لمنظمات منح علامة التجارة النزيهة.

١٠٢- وفي المناقشة التي تلت ذلك أثنى جميع من تحدثوا على العروض وذكروا أنها وفرت معلومات مهمة للغاية يجب أن تزود بها لجنة التفاوض الحكومية الدولية.

١٠٣- أثنى العديد من الممثلين على عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومجال الشراكة المتعلقة بالتعدين الحرفي والصغير النطاق على الذهب تحت إشراف الشراكة العالمية للزئبق، ولا سيما الجهود الرامية لدعم الحكومات لتطوير خطط استراتيجية وطنية وإقليمية للتعامل مع استخدام الزئبق في مثل هذا التعدين. وعبر ممثلان لدولتين عن تقديرهما للدعم التقني والمالي الرامي لزيادة الوعي وتحسين الإدارة في القطاع، ولا سيما من جانب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وحكومتي فنلندا والولايات المتحدة الأمريكية. بيد أن أحد الممثلين ألح على اليونيدو أن توسع عملياتها لتشمل المزيد من البلدان الأفريقية في محاولة لزيادة الوعي في هذه البلدان.

١٠٤- كان هناك اتفاق عام على أن للتعدين الحرفي والصغير النطاق على الذهب أهمية كبيرة حيث أنه يوفر الكثير من سبل العيش في أكثر من ٧٠ بلداً، ولا سيما في بعض البلدان الأشد فقراً في العالم،

كما أنه ينطوي على بلايين الدولارات في شكل تدفقات نقدية سنوية. وذكر العديد من الممثلين أن من المهم أن نضع في الاعتبار أن استخدام الزئبق في التعدين الحرفي والصغير النطاق على الزئبق يطرح إشكالات اجتماعية واقتصادية وليس فقط إشكالات بيئية.

١٠٥- كذلك كان هناك اتفاق على أن المشاكل التي يشكلها استخدام الزئبق في القطاع المعني هي مشاكل كبيرة. وذكرت إحدى الممثلات أن حكومتها لهذا السبب دعمت تحديد التعدين الحرفي والصغير النطاق على الذهب في المقرر ٥/٢٥ بوصفه أمر له أولوية من حيث اتخاذ إجراء بشأنه في المدى القريب. وقد أشير إلى أن انبعاثات الزئبق ذات تأثير عالمي من خلال انتقالها البيئي البعيد المدى إلا أن التأثيرات الضارة لاستخدام الزئبق في التعدين الحرفي والصغير النطاق على الذهب ذات أثر غير متناسب على من هم أقرب له، ولا سيما عمال التعدين ومجتمعاته على وجه الخصوص الذين يواجهون مخاطر صحية شديدة وتدهور البيئات المحلية والسلاسل الغذائية. ووصف العديد من الممثلين هذه التأثيرات في بلدانهم التي تعاني منها على وجه الخصوص المجتمعات التي تعتمد بشكل كبير على صيد الأسماك.

١٠٦- وأشار عدد من الممثلين إلى الأسعار المتصاعدة للذهب قد جذبت المزيد من الناس إلى تعدين الذهب الحرفي والصغير النطاق، ويشمل ذلك النساء والأطفال وأولئك الذين ليس لديهم معرفة تقنية أو لديهم القليل من المعرفة بمخاطر الزئبق، وذكر أحد الممثلين الذي تحدث باسم إقليم أفريقيا أن تعدين الذهب الحرفي والصغير النطاق هو مشكلة ذات أولوية قصوى بالنسبة للقارة بوصفها قضية بيئية واجتماعية على حد سواء. فقد أخلت هجرة الناس للعمل في هذا القطاع بالأنماط الاجتماعية ونتج عنها نشوء مستوطنات بالقرب من مواقع التعدين تميزت بظروف معيشية غير صحية وزيادة الإصابة بالأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي وتعرية وتلوث الطرق المائية والأسماك. وأشارت ممثلة لبلد أفريقي آخر إلى أن تعدين الذهب الحرفي والصغير النطاق مسؤول عن ٩٧ في المائة من إطلاقات الزئبق في بلدها وأن حرق الملغم في المنازل هو ممارسة متبعة على نطاق واسع ما ينتج عنه تسرب كميات لا يمكن التحكم فيها من أبخرة الزئبق.

١٠٧- بيد أنه كان هناك اتفاق عام على أنه بالرغم من كبر المشكلة إلا أن الحلول موجودة. وبين أحد الممثلين أن بلاده تدعم مشاريع تعدين الذهب الحرفي والصغير النطاق، وقال إن العروض التي قدمت في الدورة الحالية قد أكدت على الدرس الأساسي لهذه المشاريع: أن تعزيز التكنولوجيات البديلة البسيطة وتثقيف المجتمعات العاملة في مجال التعدين يمكن أن ينتج عنه تخفيضات كبيرة في الكميات المتسربة من الزئبق إلا أن وجود إطار أوسع مثل اتفاقية عالمية يمكن أن يعزز بشكل كبير نجاح مثل هذا النهج من خلال جعله أكثر استدامةً وضمان توسيعه ليشمل جميع الأقاليم الجغرافية.

١٠٨- ووافق آخرون على أن الحل يكمن في زيادة الوعي بين أوساط العاملين في مجال التعدين ومجتمعات التعدين بشأن مخاطر استخدام الزئبق وبدائله. وفي هذا الساق ذكر ممثلان أن من غير الممكن التحكم في استخدام الزئبق في تعدين الذهب الحرفي والصغير النطاق فقط عبر تدابير مثل الحظر. وحيث يتم حظر استخدام الزئبق فإنه سيكون متاحاً عبر التهريب وبسبب غياب الوعي بمخاطره وبدائله.

١٠٩- بيد أن البدائل لا بد أن تكون ملائمة من الناحية المالية حيث أن التجربة أثبتت أن البدائل الأقل ربحيةً لا يتم استخدامها على نطاق واسع. وذكر العديد من الممثلين أنه بالإضافة لذلك أن الحلول يجب أن تأخذ في الحسبان الظروف المتباينة في الكثير من الدول ذات الصلة وفي السياق نفسه ذكرت إحدى الممثلات أن الطرق الحرفية للتعدين في بلادها، والتي تتميز باستخدام الزئبق، لا تستخدم دائماً على نطاق صغير وحيث أن المؤسسات المتوسطة الحجم قد انخرطت أيضاً في هذه الممارسة. كذلك ذكر العديد من الممثلين أن البدائل لن تقدم حلولاً في غياب مساعدات مالية وتقنية كافية. ولذلك فإن وجود آلية مالية فعالة هو أمر مهم لمجابهة التحديات التي يشكلها استخدام الزئبق في تعدين الذهب الحرفي والصغير النطاق.

١١٠- وفي رد على سؤال بشأن تأثير تحرر قوانين تجارة الذهب بيَّن السيد تلمر أنه يرى أن اللوائح التي تثبط التجارة الحرة يمكنها أن تؤثر بشكل غير مقصود من خلال التداخل مع الحوافز الاقتصادية الرامية لتخفيض استخدام الزئبق في استخراج الذهب. وأوضح أيضاً أنه بالرغم من توفر الكثير من المعلومات عن بدائل الزئبق التي يمكن استخدامها في قطاع المعلومات هي معلومات تقنية ولذلك فإنها محدودة الفائدة بالنسبة للكثيرين في مجتمعات التعدين. ولذلك فإن هناك حاجة إلى لمواد لزيادة الوعي تستهدف بشكل خاص هذه المجتمعات وذلك بغية تسريع الانتقال إلى بدائل لا تحتوي على الزئبق. وقد قدَّم السيد بينودات أمثلة على وسائل بديلة لزيادة الوعي تم تكيفها لتلائم الظروف المحلية وتطبيقها بنجاح، ومن ذلك النشرات المبسطة والأداء النظري. وفي رد على الآثار الصحية للزئبق عند من لهم صلة بتعدين الذهب الحرفي والصغير النطاق والمنتقاة من عدد من دراسات ولا سيما دراسات أجريت تحت إشراف المشروع العالمي للزئبق، هي متاحة على موقع المشروع على الإنترنت. ووافقت السيدة مورالس على الحاجة لزيادة الوعي مستشهدة بعامل تعدين اعترف في مقابلة أثناء نشرة أخبارية بعدم معرفته بأي مخاطر صحية مرتبطة بعمله.

(ج) الزئبق في المنتجات والنفايات

١١١- استمع الفريق العامل خلال الدورة المعنية بالزئبق في المنتجات والنفايات إلى عرض بشأن الانتقال إلى منتجات خالية من الزئبق وعرض عن نفايات الزئبق.

١١٢- وقد بين السيد ديفيد لينيت، من مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية والفريق العامل المعني بخفض انبعاثات الزئبق إلى الصفر، أهداف الشراكة والطلب العالمي على الزئبق في المنتجات. كذلك بين النتائج الواردة في التقرير العالمي لعام ٢٠٠٨ عن استخدام الزئبق في المنتجات والعمليات ومستويات الاستبدال والتغير الكلي في التكنولوجيات والبدائل المتاحة (UNEP/(DTIE)/Hg/OEWG.2/7/Add.1,annex) ودراسة عن ثلاث فئات من المنتجات وقدم استنتاجات للانتقال بنجاح إلى منتجات خالية من الزئبق. وبعد أن أوضح أن استخدام الزئبق في المنتجات يشكل قطاعاً مهماً، ذكر أن هناك حاجة لنهج اختياري. ويتوقع برنامج الشراكة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يحدث انخفاض كبير خلال السنوات الست القادمة في البطاريات والأجهزة الإلكترونية وأجهزة القياس والتحكم. أما في مجال الإضاءة واستخدام الملغم في طب الأسنان والاستخدامات الأخرى فيتوقع أن تكون التخفيضات

محدودة للغاية. وحدد التقرير العالمي لعام ٢٠٠٨ نسبة نجاح الانتقال بأكثر من ٥٠ في المائة لدى حكومات أشارت إلى توفر بدائل خالية من الزئبق استخدمت بشكل عام بدون حدوث آثار سلبية وإلى حكومتين أو أكثر أشارت إلى عدم استخدام الزئبق في المنتجات في عام ٢٠٠٩، وأورد قائمة بالمنتجات التي تمت عملية الانتقال فيها بنجاح. وتوجد بدائل لتلك المنتجات لكن هناك عوائق فيما يخص منتجات أخرى. وواصل حديثه واصفاً سلسة من المنتجات والتشريعات المتعلقة بها، خصوصاً في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وبدائلها وحال عملية الانتقال فيما يخصها. وفي الختام ذكر أن الحل التكنولوجي البديل موجود ومستخدم فيما يتعلق بمعظم المنتجات المحتوية على الزئبق. ولا يزال هناك احتمال لأن تنشأ المسائل المتعلقة بالقدرة الإنتاجية وضبط الجودة والتكاليف في بعض المناطق في العالم. كما أن القوانين والسياسات الحكومية الرامية للتخلص التدريجي من الزئبق قد حفزت باستمرار مشاركة المصنعين وعجلت بالتحولات في مجال الإنتاج: الزيادة في الإنتاج يمكن أن تقلل من عدم التكافؤ في الأسعار. ولا يبين الفرق المتبقي في التكاليف الموروثة للأجيال القادمة أو التكلفة الزائدة لمناولة إدارة النفايات. وأخيراً أشار إلى أن مسائل الإنتاج والقدرة والتكاليف وضبط الجودة المترابطة فيما بينها ستستفيد من الصك العالمي بشأن الزئبق.

١١٣- وقدم السيد إبراهيم شافعي، من أمانة اتفاقية بازل، عرضاً عن مسألة نفايات الزئبق في سياق عمل فريق التفاوض الحكومي الدولي. وقال إن الزئبق يشكل تحدياً خاصاً فيما يتعلق بإدارة النفايات من حيث أنه يمكن أن يتواجد في شكل ما بحيث لا يدور في البيئة لكن لا يمكن تدميره. وقال كذلك إن اتفاقية بازل قدمت إطاراً لإدارة النفايات المحتوية على الزئبق. وبين كيفية تصنيف الاتفاقية لنفايات الزئبق قائلاً إن اتفاقيات أخرى بشأن المواد الكيميائية استشهدت بأحكام اتفاقية بازل لإدارة النفايات بدلاً من أن تطور استراتيجيات خاصة بها كما هو الحال في الفقرة ٢ من المادة ٦ من اتفاقية استكهولم والمقرر ٥/٢٤ من اجتماع الأطراف في بروتوكول مونتريال. وأشار إلى أنه يمكن اتباع نهج مماثل فيما يخص الزئبق.

١١٤- ولفت الانتباه إلى الإرشادات التقنية التي تهدف إلى مساعدة الأطراف في تحقيق الإدارة السليمة بيئياً لنفايات الزئبق التي يجري تطويرها بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وفي هذا السياق عبر عن تقديره لحكومة اليابان لدعمها للعملية. وينتظر الانتهاء من التوجيهات التي ستقدم إلى مؤتمر الأطراف في اجتماعه العاشر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ لإقراره، وقال إنه يمكن الاطلاع عليها في موقع الاتفاقية على الإنترنت.[١] وقد أجرى اختبار استرشادي للتوجيهات في مشاريع بناء القدرات في العديد من البلدان بتمويل من النرويج والولايات المتحدة الأمريكية، ودعي أصحاب المصلحة لإبداء ملاحظاتهم بهدف تحسين هذه التوجيهات. وفي الختام أشار إلى السياسات الرامية لتخفيض الزئبق في المنتجات ربما تكون أكثر الوسائل فعالية للتحكم في الزئبق في النفايات.

١١٥- وفي المناقشة التالية عبر جميع الممثلين الذين تحدثوا عن تقديرهم للأمانة للعروض المقدمة التي قالوا إنها ستوفر معلومات مفيدة للجنة التفاوض الحكومية الدولية.

---

(١) www.basel.int/techmatters/mercury/guidelines/040409.doc.

١١٦- وقدم أحد الممثلين، الذي تحدث نيابة عن مجال الشراكة، تقريراً مرحلياً عن أنشطة شراكة المنتجات وخصوصاً نجاحها في تعجيل اتخاذ إجراء قانوني وطوعي. وقد أطلع ممثل ألمانيا الفريق على تحليل السوق للمنتجات المحتوية على الزئبق والبدائل في أقاليم مختارة مولتها حكومته، وبين باختصار المنهج المستخدم في الدراسة وأضاف أن نتائجها ألقت الضوء على المصارف شديدة التنوع عن مخاطر الزئبق وتوفر البدائل الخالية من الزئبق وأسباب استخدامها أو عدم استخدامها.

١١٧- وأطلع الفريق على المبادرات الناجحة من جانب الاتحاد الأوروبي للحد من محتوى الزئبق في بعض المنتجات والتدابير التنظيمية الأخرى التي جرى إقراراها. وفي الواقع فإن البدائل الخالية من الزئبق قد أثبتت أنها ملائمة من الناحية التقنية والاقتصادية في مجالات كثيرة. وقدم ممثل الاتحاد الأوروبي عرضاً عاماً للوضع القانوني في الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالمنتجات المحتوية على الزئبق.

١١٨- وأطلع عدد من الممثلين الفريق على الأنشطة التنظيمية التي اضطلعت بها بلدانهم في مجال الزئبق. وبين أحد الممثلين أن منتجات الزئبق ونفاياته هي موضع اهتمام رئيسي من جانب البلدان الأفريقية التي هي في العادة متلقية بوصفها مستوردة للمنتجات المحتوية على الزئبق. ولا تمتلك هذه الدول معلومات عن تركيب المنتجات أو مرافق تحليل مناسبة. وهناك الكثير من القضايا الصحية البالغة الخطورة مرتبطة بالتخلص من مثل هذه المنتجات والتعرض للزئبق. أشارت ممثلة أخرى إلى أنه فيما يتعلق ببلدان مثل بلدها لديه قطاعات تعدين كبيرة فإن مسألة الزئبق تكتسب أهمية كبيرة.

١١٩- وأشار ممثل آخر، ربط تجربة بلاده بدراسة عن البدائل الخالية من الزئبق في المستشفيات، إلى أن النتائج لم تكن ناجحة بشكل كامل وذكّر الفريق بأن بلده يعمل على الأخذ بخيارات لتدابير الرقابة على الزئبق ولتكنولوجيات بديلة. وأضاف أن هذه الخيارات تضع العوامل الاجتماعية والاقتصادية بعين الاعتبار.

١٢٠- وأشار بعض الممثلين إلى أهمية التشريعات وسائر الأحكام الدولية وخصوصاً تلك المستقاة من اتفاقية بازل. وأوضح أحد الممثلين أن بلاده حاولت جعل تشريعاتها بشأن المسائل البيئية مواكبة للتشريعات في أوروبا. وفي هذا السياق عبر عن دعمه لاقتراح بتسهيل الوصول لبدائل الزئبق من الناحية المالية والتقنية، وقال إن بناء القدرات ضروري في هذا الصدد.

١٢١- وبينت ممثلة أخرى للفريق أنه بهدف تخفيض كمية الزئبق في دورة حياة المنتج فإن بلادها مستعدة للنظر في كل الخيارات للتعامل مع المنتجات والعمليات التي نوقشت في اجتماعات الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص للزئبق بالإضافة إلى الخيارات الأخرى لإدارة النفايات، مع إعطاء اهتمام خاص لمرونتها وملاءمتها للتطبيق على نطاق عالمي.

١٢٢- وقدم ممثل معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (يونيتار) عرضاً عاماً للمشروعات التي من خلالها قدمت منظمته المساعدة للبلدان تحت مظلة مجال شراكة المنتجات. ووصف المشاريع الحالية والمستقبلية في العديد من البلدان والتي تشمل جرد الزئبق وإدارة المخاطر وذكر بعض الأهداف التي تأمل اليونيتار في تحقيقها عبر هذه المشاريع.

١٢٣- وفي الختام لاحظ الرئيس أنه، في إطار لجنة التفاوض الحكومية الدولية، تأسست علاقة ملائمة مع اتفاقية بازل.

خامساً – تقرير عن الأنشطة المقامة في إطار برنامج الزئبق لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

ألف – استكمال دراسة انبعاثات الزئبق

١٢٤- عرض ممثل الأمانة الوثيقة UNEP(DTIE)/Hg/WG.Prep/1/6 بشأن استكمال دراسة انبعاثات الزئبق التي أعدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تلبية للطلب الوارد في المقرر ٥/٢٥، وذلك لتقديمه إلى مجلس الإدارة في دورته السابعة والعشرين. وقال إنه، أثناء وضع هذا التقرير، أشار برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى وجود عدد من الثغرات في البيانات والمعلومات، على النحو المبين في مرفق الوثيقة. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتعميم طلبات إلى الحكومات وغيرها لتزويده بالمعلومات في أوائل عام ٢٠١٠. ومن المتوقع أن يتم سد تلك الثغرات خلال عملية الاستكمال.

١٢٥- وأحاط الفريق علماً بالمعلومات المقدمة.

باء – أنشطة في إطار شراكة الزئبق العالمية

١٢٦- عرضت ممثلة الأمانة تقريراً عن أنشطة شراكة الزئبق العالمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أعده الفريق الاستشاري المعني بالشراكة (UNEP(DTIE)/Hg/WG.Prep/1/8). وقد وصف التقرير مجموعة من الأنشطة المقامة في إطار الشراكة العالمية خلال عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، وذلك استجابة للدعوة لإقامة الأنشطة الانتقالية المبينة في الفقرة ٣٤ من المقرر ٥/٢٥. ويرد في الوثيقة UNEP(DTIE)/Hg/WG.Prep/1/INF/1 إطارٌ شاملٌ للشراكة وقائمة حديثة بالشراكات. كما سيتم عما قريب توفير نشرة إخبارية لشراكة الزئبق العالمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وهناك حالياً ٤٤ شريكاً في الشراكة يمثلون دائرة عريضة من الأعضاء. وفي معرض تلخيصها للأنشطة قالت إن الشراكة تدعم عدداً من المشاريع بما في ذلك أنشطة مهمة تهدف إلى التخلص التدريجي من التعدين الأولي للزئبق وخيارات للتخزين السليم بيئياً وطويل الأجل للزئبق. وبالإضافة إلى ذلك هناك مجال جديد وهو الإمدادات والتخزين بقيادة الفريق العامل المعني بالقضاء التام على الزئبق.

١٢٧- واستمع الفريق إلى ردود عن الحالة الراهنة للشراكات بشأن إطلاقات الزئبق من احتراق الفحم قدمه ممثل لمركز الفحم النظيف التابع لوكالة الطاقة الدولية؛ وعن بحوث انتقال الزئبق في الهواء ومآله قدمه ممثل كندا نيابة عن إيطاليا (التي كانت قائدة تلك الشراكة)؛ وعن إنتاج خلايا الكلور القلوية المجهزة بالزئبق قدمه ممثل الولايات المتحدة. أما الردود بشأن الشراكات الأخرى فقد قدمت خلال دورات المعلومات، وترد في الجزء جيم من الفصل الرابع أعلاه.

١٢٨- وأثنى جميع من أخذوا الكلمة على برنامج الشراكة وعلى البلدان والمنظمات الرائدة والجهات المساهمة في البرنامج. وذكروا أن أقرب وقت يمكن أن يبدأ فيه نفاذ أي صك ملزم قانونياً هو عام ٢٠١٣ وأنه في هذه الأثناء توفر الشراكات وسيلة عمل حاسمة لمواجهة التحديات التي يشكلها الزئبق. وظهر تأييد لمواصلة تطوير عملية الشراكة وقيل إن البرنامج قد يكون دافعاً أيضاً نحو وضع خطط عمل وطنية في مجال الزئبق. وأشير كذلك إلى ضرورة مواصلة برنامج الشراكة وتوسيع نطاقه وتعزيزه حتى يتمكن من الاضطلاع بالعمل الأساسي في الأجل القريب. فالبرنامج لا يقف عند كونه

وسيلة لتنوير عملية المفاوضات في قضايا متصلة بقطاعات بعينها، بل يوفر اقتراحات بشأن الأهداف والجداول الزمنية لخفض استخدامات الزئبق وإطلاقاته. وتشجع جميع البلدان على المساهمة في شراكات تتيح لها فرصة العمل في التصدي للزئبق على الصعيد الوطني في الوقت الذي تتواصل فيه المفاوضات على المستوى الدولي.

سادساً – مسائل أخرى

ألف – عرض لاستضافة الدورة الأولى للجنة التفاوض الحكومية الدولية

١٢٩- وتحدّثت ممثلة السويد، بالنيابة عن مجلس وزراء بلدان الشمال الأوروبي الذي يضم الدانمرك وفنلندا وأيسلندا والنرويج والسويد وأقاليم الحكم الذاتي لجزر آلاند وجزر فارو وغرينلاند، وأكدت التعهد الذي أعلنه مجلس وزراء بلدان الشمال الأوروبي بتوفير التمويل لتنظيم الدورة الأولى للجنة التفاوض الحكومية الدولية المعنية بالزئبق وأكدت عرض حكومتها باستضافة الدورة الأولى للجنة في استكهولم في الفترة من ٧ إلى ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وأشارت إلى أنّ استكهولم اُختيرت كعاصمة أوروبية خضراء لعام ٢٠١٠ وحصلت على جائزة المفوضية الأوروبية لتشجيع الممارسات الخضراء وتحديد مواطن التحسين. وتناولت بالوصف مكان الاجتماع وقالت إنّها تتطلّع للترحيب بالمشاركين في تلك الدورة. وأضافت قائلة إنّه يمكن الحصول على المزيد من المعلومات من الإنترنت على العنوان www.respoint.se/itp/event/inc1.

باء – السفر والترتيبات الأخرى

١٣٠- أورد أحد الممثلين أن سيدة ممثلة من منطقته، نتيجة لشروط تذكرة السفر التي اشترتها لها الأمانة، قد اضطرت إلى أن تعود لبلدها قبل انتهاء الاجتماع الحالي. ولذلك السبب لم تتمكن من المشاركة في بعض المداولات. وأورد أن ممثلاً آخر من المنطقة أضطر كذلك لقضاء ساعات طويلة للغاية أثناء الرحلة في انتظار تبديل الرحلات. وطلب إبراز استياءه في التقرير وحث الأمانة على بذل كل ما في وسعها لتجنب هذه المضايقات في المستقبل وعلى اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لضمان تمكين جميع الممثلين من المشاركة الكاملة في جميع الجلسات طوال مدة عملية التفاوض الحكومية الدولية.

سابعاً – اعتماد التقرير

١٣١- اعتمد الفريق العامل هذا التقرير على أساس مشروع التقرير الذي جرى تعميمه أثناء الاجتماع، على أن تعهد للمقرر، وبالتشاور مع الرئيس، وبمساعدة الأمانة، مهمة وضع التقرير في صورته النهائية.

ثامناً – اختتام الاجتماع

١٣٢- عقب تبادل عبارات المجاملة المعتادة، أعلن الرئيس اختتام الاجتماع في الساعة ١٧/١٥ مساء الجمعة، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

المرفق الأول

مشروع النظام الداخلي للجنة التفاوض الحكومية الدولية المعنية بوضع صك عالمي ملزم قانونياً بشأن الزئبق

أولاً – الأهداف

يحكم هذا النظام الداخلي المفاوضات لإبرام صك عالمي ملزم قانونياً بشأن الزئبق.

ثانياً – التعاريف

١ – "طرف" يعني دولة أو منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي عضو في إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وتشارك في عمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية المعنية بوضع صك عالمي ملزم قانونياً بشأن الزئبق (ويشار إليها فيما بعد باللجنة). وتعني "منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي" منظمة شكلتها دول ذات سيادة في إقليم ما ومنحتها الدول الأعضاء فيها صلاحية فيما يتعلق بالمسائل التي يشملها عمل اللجنة. ولا تقتضي مشاركة المنظمة الإقليمية للتكامل الاقتصادي هذه، بحال من الأحوال، زيادة التمثيل الممنوح للدول الأعضاء في تلك المنظمة بخلاف ذلك.

٢ – يعني "الرئيس" الرئيس المنتخب وفقاً للفقرة ١ من المادة ٨ من هذا النظام الداخلي.

٣ – تعني "الأمانة" الأمانة التي يوفرها المدير التنفيذي اللازمة لخدمة المفاوضات.

٤ – يعني "المدير التنفيذي" المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٥ – تعني "الدورة" أي سلسلة اجتماعات تعقد وفقاً للنظام الداخلي الحالي.

٦ – يعني "الممثلون الحاضرون والمصوتون" ممثلو الأطراف من الدول الحاضرة والمدلون بأصوات إيجابية أو سلبية. ويعتبر الممثلون الممتنعون عن التصويت غير مصوتين.

ثالثاً – مكان وتواريخ انعقاد الدورات

المادة ٢

تقرر اللجنة بالتشاور مع الأمانة مكان انعقاد الدورات ومواعيد انعقادها.

رابعاً – جدول الأعمال

وضع جدول الأعمال لأي دورة

المادة ٣

يقدم المدير التنفيذي، بعد موافقة المكتب المشار إليه في الفقرة ١ من المادة ٨ أدناه، لكل دورة، جدول الأعمال المؤقت للدورة التالية. ويشمل جدول الأعمال المؤقت جميع البنود التي تقترحها اللجنة.

إقرار جدول الأعمال

المادة ٤

تقر اللجنة، في بداية كل دورة، جدول أعمالها الخاص بتلك الدورة على أساس جدول الأعمال المؤقت.

تنقيح جدول الأعمال

المادة ٥

يجوز للجنة، أثناء الدورة، تنقيح جدول الأعمال وذلك بإضافة بنود أو حذفها أو تعديلها. ولا يجوز أن تضاف إلى جدول الأعمال، أثناء الدورة، إلا البنود التي تعتبرها اللجنة عاجلة ومهمة.

خامساً – التمثيل

تشكيل الوفود

المادة ٦

يتألف وفد كل طرف من رئيس للوفد وأي عدد قد يلزم من الممثلين المناوبين والمستشارين.

المناوبون والمستشارون

المادة ٧

يجوز لرئيس الوفد أن يعين ممثلاً مناوباً أو مستشاراً ليقوم بعمل الممثل.

سادساً – أعضاء المكتب

الانتخاب

المادة ٨

١ – تنتخب اللجنة من بين ممثلي الأطراف مكتباً يتألف من رئيس واحد، وتسعة نواب يقوم أحدهم بمهمة المقرر.

٢ – على اللجنة أن تراعي، عند انتخاب أعضاء المكتب، مبدأ التمثيل الجغرافي العادل مراعاة تامة. وتمثل كل مجموعة من المجموعات الإقليمية الخمس بعضوين في المكتب.

الرئيس بالإنابة

المادة ٩

إذا وجد الرئيس ضرورة لتغيبه عن دورة ما أو عن جانب من تلك الدورة، فعليه/عليها دعوة نائب الرئيس من نواب الرئيس ليحل/لتحل محله/محلها.

استبدال الرئيس

المادة ١٠

إذا لم يتمكن الرئيس من مواصلة أداء وظائفه/وظائفها، ينتخب رئيس جديد للفترة المتبقية مع مراعاة الفقرة ٢ من المادة ٨.

الأعضاء البدلاء

المادة ١١

إذا وجد نائب الرئيس ضرورة لتغيبه عن دورة أو عن جزء من دورة، يُعَيَّنْ نائب رئيس جديد من نفس المجموعة الإقليمية. ولا يتعدى ذلك الإبدال فترة دورة واحدة.

استبدال نائب الرئيس

المادة ١٢

إذا استقال نائب للرئيس أو كان غير قادر على إكمال مدة وظيفته/وظيفتها، ينتخب نائب رئيس جديد عن الفترة المتبقية من مدة ولايته، مع المراعاة الواجبة للفقرة ٢ من المادة ٨.

سابعاً – الأمانة

المادة ١٣

يجوز للمدير التنفيذي أن يعين ممثله/ممثلها أثناء الدورات.

المادة ١٤

يوفر ويوجه المدير التنفيذي موظفي الأمانة المطلوبين لخدمة المفاوضات، بما في ذلك الهيئات الفرعية التي قد تنشئها اللجنة.

المادة ١٥

يجوز للمدير التنفيذي أو ممثله أو ممثلها، وفقاً للمادة ١٩، الإدلاء ببيانات شفهية ومكتوبة للجنة وهيئاتها الفرعية، بشأن أي مسألة قيد النظر.

المادة ١٦

تقع على عاتق المدير التنفيذي مسؤولية عقد الدورات وفقاً للمادتين ٢ و٣، واتخاذ جميع الترتيبات الضرورية لهذه الدورات، بما في ذلك إعداد الوثائق وتوزيعها قبل ستة أسابيع على الأقل من موعد انعقاد هذه الدورات.

المادة ١٧

تقوم الأمانة، وفقاً لهذا النظام الداخلي، بتوفير الترجمة الشفهية للخطب التي تُلْقَى في الدورات، وتَلَـقِّي وثائق الدورات وترجمتها وتعميمها؛ ونشر التقارير وما يتعلق بها من وثائق وتعميمها على الأطراف؛ وحفظ هذه الوثائق في محفوظات اللجنة، وتؤدي عموماً أي أعمال أخرى قد تتطلبها اللجنة.

ثامناً – تسيير العمل

النِصَابْ

المادة ١٨

١ – للرئيس أن يعلن افتتاح الدورة وأن يسمح بسير المناقشة عند حضور ثلث عدد الأطراف المشاركين في الدورة على الأقل. ويلزم حضور أغلبية الأطراف المشاركين أيضاً لاتخاذ أي قرار.

٢ – ولأغراض تحديد النصاب اللازم لقرار يزمع اتخاذه في شأن يقع ضمن اختصاص منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي، تُحسَب المنظمة بعدد الأصوات المخول لها الإدلاء بها.

سلطات الرئيس

المادة ١٩

يقوم الرئيس، بالإضافة إلى ممارسة السلطات المخولة له/لها في مواضع أخرى بموجب النظام الداخلي الحالي، بإعلان افتتاح كل دورة واختتامها، وإدارة النقاش، وضمان مراعاة أحكام النظام الحالي وإعطاء حق الكلمة، وطرح المسائل للتصويت وإعلان القرارات. ويبت الرئيس في نقاط النظام كما يشرف، وفقاً لأحكام النظام الحالي، على سير أعمال الدورات وعلى حفظ النظام فيها. ويجوز له أن يقترح على الدورات تحديد الوقت الذي يسمح به للمتكلمين، وتحديد عدد المرات التي يجوز لكل طرف أن يتكلم فيها حول أي موضوع، وقفل قائمة المتكلمين أو قفل باب المناقشة. ويجوز للرئيس أيضاً أن يقترح تعليق الجلسة أو تأجيلها أو وقف أو تأجيل المناقشة حول المسألة المطروحة للنقاش.

المادة ٢٠

يظل الرئيس، في ممارسته مهام وظيفته، خاضعاً لسلطة اللجنة.

سلطات نائب الرئيس

المادة ٢١

لنائب الرئيس، الذي يتولى مهام الرئيس، ما للرئيس من سلطات، وعليه ما على الرئيس من واجبات.

لا يحق للرئيس التصويت

المادة ٢٢

لا يحق للرئيس أن يدلي بصوته غير أنه يجوز له تعيين ممثل آخر من وفده ليصوت بدلاً عنه/عنها.

الخُطَب

المادة ٢٣

لا يجوز لأي شخص أن يخاطب الدورة دون الحصول مسبقاً على إذن من الرئيس. وللرئيس وفقاً لأحكام هذا النظام، أن يدعو المتكلمين إلى الكلام حسب الترتيب الذي أبدوا فيه رغبتهم في التكلم. ويجوز للرئيس أن يدعو أي متكلم/متكلمة إلى مراعاة النظام إذا كانت ملاحظاته/ملاحظاتها ليست ذات صلة بالموضوع قيد المناقشة.

الأسبقية

المادة ٢٤

يجوز منح الرئيس أو نائبه، أو أي ممثل معين من قبل أي جهاز فرعي قد ينشأ طبقاً للمادة ٤٨، الأسبقية في التكلم بغرض شرح النتيجة التي توصل إليها الجهاز الفرعي المعني وبغرض الرد على الأسئلة.

نقاط النظام

المادة ٢٥

١ - يجوز لممثل أي طرف، أثناء مناقشة أي مسألة، أن يثير نقطة نظام في أي وقت، ويقوم الرئيس بالبت فوراً في نقطة النظام طبقاً للنظام الداخلي. ويجوز لممثل أي طرف أن يطعن في حكم الرئيس. ويطرح الطعن فوراً للتصويت، ويؤخذ بحكم الرئيس ما لم يبطل بأغلبية أصوات ممثلي الأطراف الحاضرة والمصوتة.

٢ - لا يجوز لممثل أي طرف أثار نقطة نظام أن يتكلم في فحوى المسألة المطروحة للمناقشة.

الوقت المحدد للخُطب

المادة ٢٦

يجوز للجنة أن تحدد الوقت المسموح به لكل متكلم وعدد المرات التي يجوز لكل شخص أن يتكلم فيها بشأن أي مسألة وذلك باستثناء المسائل الإجرائية، حيث يقصر الرئيس الحد الزمني لكل مداخلة في حدود خمس دقائق على الأكثر. وحينما يتحدد الوقت المسموح به للمناقشة وتحدث المتكلم للوقت المخصص له/لها، يدعوه/يدعوها، الرئيس لمراعاة النظام دون إبطاء.

قفل قائمة المتكلمين

المادة ٢٧

يجوز للرئيس أثناء سير المناقشة أن يعلن قائمة للمتكلمين وأن يعلن، بناء على موافقة اللجنة، عن إقفال القائمة. غير أنه يجوز للرئيس أن يمنح حق الرد لأي طرف، إذا كان في رأيه/رأيها، أن هناك ما يبرر إلقاء كلمة عقب إعلانه/إعلانها قفل قائمة المتكلمين. وعندما تنتهي مناقشة بند ما لعدم وجود متكلمين آخرين، يعلن الرئيس، بموافقة اللجنة، إقفال باب المناقشة.

تأجيل المناقشة

المادة ٢٨

يجوز لممثل أي طرف، أثناء مناقشة أي مسألة، أن يقترح تأجيل مناقشة المسألة المطروحة على بساط البحث. ويجوز بالإضافة إلى صاحب المقترح، لممثل واحد لطرف أن يتكلم مؤيداً المقترح ولممثل آخر معارضاً له، ثم يُطرح المقترح فوراً للتصويت.

إغلاق المناقشة

المادة ٢٩

يجوز لأي ممثل طرف في أي وقت أن يقترح إغلاق مناقشة الموضوع المطروح للنقاش بغض النظر عما إذا كان ممثل طرف آخر قد أبدى أو لم يبد رغبته/رغبتها في التكلم. ويُعطى الإذن بالكلام بشأن إغلاق المناقشة لممثلي طرفين فقط يعارضان الإغلاق، ويُطرح الاقتراح فور ذلك للتصويت. فإذا كانت اللجنة تحبذ الإغلاق، يعلن الرئيس إغلاق المناقشة.

تعليق الدورة أو تأجيلها

المادة ٣٠

يجوز لأي ممثل طرف أثناء مناقشة أي مسألة أن يقترح تعليق الجلسة أو تأجيلها ولا تجري مناقشة بشأن هذا الاقتراح وإنما يُطرح للتصويت فوراً.

ترتيب الاقتراحات الإجرائية

المادة ٣١

مع مراعاة المادة ٢٥، وبغض النظر عن ترتيب الاقتراحات الإجرائية المقدمة، تعطى الأسبقية للاقتراحات الإجرائية التالية على المقترحات أو الاقتراحات الأخرى المعروضة على الجلسة وبالترتيب التالي:

(أ) تعليق الجلسة؛

(ب) تأجيل الجلسة؛

(ج) تأجيل المناقشة في الموضوع قيد البحث؛

(د) إقفال باب المناقشة في الموضوع قيد البحث.

الاقتراحات والتعديلات

المادة ٣٢

تقدم الاقتراحات والتعديلات في العادة كتابة وتسلم إلى الأمانة التي تتولى تعميم نُسخ منها على جميع ممثلي الأطراف. ولا يجوز كقاعدة عامة، مناقشة أي اقتراح أو طرحه للتصويت في أي دورة للجنة ما لم تكن قد عُمِمت نُسخ منه بلغات الدورة الرسمية على جميع الوفود في موعد أقصاه اليوم السابق لانعقاد الدورة. ورهناً بموافقة اللجنة، يجوز للرئيس، مع ذلك، أن يأذن بمناقشة المقترحات أو التعديلات والنظر فيها حتى إذا لم تكن هذه الاقتراحات أو التعديلات قد عُمِمت أو تكون قد عُمِمت فقط في نفس اليوم.

البت في مسألة الاختصاص

المادة ٣٣

مع مراعاة أحكام المادة ٣١، يُطرح للتصويت أي اقتراح يطلب البت في اختصاص اللجنة في اعتماد أي اقتراح أو أي تعديل معروض عليها، وذلك قبل إجراء التصويت على ذلك الاقتراح أو التعديل المعني.

سحب المقترحات أو الاقتراحات الإجرائية

المادة ٣٤

يجوز لصاحب أي مقترح أو اقتراح إجرائي أن يسحبه في أي وقت شاء قبل بدء التصويت عليه، شريطة أن ألا يكون المقترح أو الاقتراح قد تم تعديله. ويجوز لأي ممثل أي طرف آخر أن يعيد تقديم المقترح أو الاقتراح المسحوب.

إعادة النظر في المقترحات

المادة ٣٥

متى اعتمد اقتراح ما أو رفض، لا يجوز إعادة النظر فيه في نفس الدورة ما لم تقرر اللجنة ذلك بأغلبية ثلثي ممثلي الأطراف الحاضرين والمصوتين. ولا يسمح بالكلام في أي اقتراح بإعادة النظر لغير ممثلين اثنين يعارضان الاقتراح، ثم يطرح بعد ذلك للتصويت على الفور.

حق التصويت

المادة ٣٦

١ - يكون لكل طرف صوت واحد باستثناء ما نُصَّ عليه في الفقرة ٢.

٢ - تمارس أي منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي حقها في التصويت، في المسائل التي تقع ضمن اختصاصها، بعدد أصوات يساوي عدد دولها الأعضاء المشاركة في اللجنة، ولا تمارس المنظمة حقها في التصويت إذا مارس أي من دولها الأعضاء حقه في التصويت، والعكس بالعكس.

اعتماد المقررات

المادة ٣٧

١ - تبذل اللجنة قصارى جهدها للاتفاق في جميع المسائل الموضوعية بتوافق الآراء. فإذا استنفدت كل الجهود للتوصل لتوافق الآراء دون التوصل إلى اتفاق، يتخذ القرار، كحلٍ أخير، بأغلبية ثلثي الممثلين الحاضرين والمصوتين.

٢ - تتخذ قرارات اللجنة في المسائل الإجرائية بأغلبية الممثلين الحاضرين والمصوتين.

٣ - إذا ثار خلاف حول ما إذا كانت المسألة المراد إجراء التصويت عليها مسألة إجرائية أو موضوعية، تحسم تلك المسألة بأغلبية ثلثي الممثلين الحاضرين والمصوتين.

طريقة التصويت

المادة ٣٨

تبعاً لأحكام المادة ٤٤، تجري اللجنة التصويت عادة برفع الأيدي، ويجري التصويت بنداء الأسماء إذا طلب ممثل أي طرف ذلك، ويجري نداء الأسماء حسب الترتيب الأبجدي الإنجليزي لأسماء الأطراف، ابتداء بالطرف الذي يسحب الرئيس اسمه بالقرعة. بيد أنه إذا طلب أحد الأطراف في أي وقت إجراء اقتراع سري، فإن التصويت على القضية قيد البحث يجري بتلك الطريقة.

تسجيل التصويت بنداء الأسماء

المادة ٣٩

يسجل تصويت كل طرف اشترك في عملية التصويت بنداء الأسماء في وثائق الدورة ذات الصلة.

قواعد السلوك أثناء التصويت

المادة ٤٠

لا يجوز لأي ممثل طرف أن يقطع التصويت بعد أن يعلن الرئيس بدء عملية التصويت إلا لإثارة نقطة نظام تتعلق بالطريقة الفعلية لإجراء التصويت. ويجوز للرئيس أن يأذن لممثلي الأطراف بتعليل تصويتهم، إما قبل التصويت أو بعده، إلا عندما يكون التصويت بالاقتراع السري. ويجوز للرئيس أن يحدد الوقت المسموح به لتعليل التصويت. ولا يجوز للرئيس أن يأذن لصاحب اقتراح أو تعديل بتعليل تصويته على الاقتراح أو التعديل الذي قدمه.

تجزئة الاقتراحات أو التعديلات

المادة ٤١

يجوز لأي ممثل طرف أن يقترح إجراء تصويت مستقل على أجزاء من اقتراح أو تعديل. فإذا أثير اعتراض على طلب التجزئة، يُطرح اقتراح التجزئة للتصويت. ولا يسمح بالكلام في اقتراح التجزئة إلا لممثلين اثنين يؤيدانه وآخرين اثنين يعارضانه. فإذا اعتمد اقتراح التجزئة، تُطرح أجزاء الاقتراح أو التعديل التي تم إقرارها للتصويت عليها مجتمعة. وإذا رفضت جميع أجزاء منطوق الاقتراح أو التعديل يعتبر الاقتراح أو التعديل مرفوضاً في مجموعه.

التصويت على التعديلات

المادة ٤٢

١ - إذا اقترح تعديل على اقتراح ما، يجري التصويت على التعديل أولاً. أما إذا اقترح تعديلان أو أكثر على اقتراح ما، تصوت اللجنة أولاً على التعديل الأبعد من حيث المضمون عن الاقتراح الأصلي. ثم على التعديل الأقل منه بعداً، وهكذا دواليك إلى أن تُطرح جميع التعديلات للتصويت. بيد أنه عندما يعني اعتماد تعديل ما بالضرورة رفض تعديل آخر، لا يُطرح هذا الأخير للتصويت. وإذا اعتمد تعديل واحد أو أكثر، يطرح بصيغته المعدلة. فإذا لم يعتمد أي تعديل يُطرح الاقتراح بشكله الأصلي للتصويت.

٢ - يعتبر أي اقتراح إجرائي تعديلاً على اقتراح آخر إذا كان يشكل إضافة إلى ذلك الاقتراح أو حذفاً منه أو تنقيحاً لجزء منه.

التصويت على المقترحات

المادة ٤٣

١ - إذا قُدم اقتراحان أو أكثر في مسألة واحدة، تصوت اللجنة على الاقتراحات حسب ترتيب تقديمها، ما لم تقرر خلاف ذلك. وللجنة، بعد التصويت على إي اقتراح منها، أن تقرر ما إذا كانت ستُصوَّت على الاقتراح الذي يليه في الترتيب.

٢ - بيد أن أي اقتراحات أو اقتراحات إجرائية لا تتطلب اتخاذ قرار بصدد مضمونها، تعتبر مسائل سابقة وتُطرح للتصويت قبلها.

الانتخابات

المادة ٤٤

تجري جميع الانتخابات بالاقتراع السري ما لم تقرر اللجنة، في حالة عدم وجود أي اعتراض، المضي قُدماً دون إجراء اقتراع عندما يكون هناك مرشح متفق عليه.

المادة ٤٥

١ - إذا أريد انتخاب شخص واحد أو طرف واحد و لم يحصل أي مرشح في الاقتراع الأول على أغلبية الأصوات المطلوبة، يجري اقتراع ثان يقتصر على المرشحين اللذين حصلا على أكبر عدد من الأصوات. فإذا انقسمت الأصوات بالتساوي في الاقتراع الثاني، يفصل الرئيس بين هذين المرشحين بالقرعة.

٢ - في حالة تعادل الأصوات في الاقتراع الأول بين المرشحين الحاصلين على ثاني أكبر عدد من الأصوات، يجري اقتراع خاص بغرض تخفيض عدد المرشحين إلى اثنين. وفي حالة تعادل الأصوات بين ثلاثة أو أكثر من المرشحين الحاصلين على أكبر عدد من الأصوات، يجري اقتراع ثانٍ. وإذا استمر التعادل بين أكثر من اثنين من المرشحين، يخفض العدد بالقرعة إلى اثنين، ثم يستمر الاقتراع الذي يقتصر عليهما وفقاً لأحكام الفقرة السابقة.

المادة ٤٦

١ - إذا أُريد شغل منصبين أو أكثر من المناصب الانتخابية في وقت واحد وبشروط واحدة، ينتخب المرشحون الحاصلون على الأغلبية المطلوبة في الاقتراع الأول.

٢ - فإذا كان عدد المرشحين الحاصلين على هذه الأغلبية أكبر من عدد المناصب المراد شغلها، ينتخب المرشحون الحاصلون على أكبر عدد من الأصوات.

٣ - فإذا كان عدد المرشحين الحاصلين على هذه الأغلبية أقل من عدد المناصب المُراد شغلها، تجري اقتراعات إضافية لشغل المناصب المتبقية، مع قصر كل اقتراع على المرشحين الحاصلين على أكبر عدد من الأصوات في الاقتراع الذي سبقه، على ألا يزيد عددهم على ضعف المناصب الشاغرة المتبقية. على أنه في حالة تعادل الأصوات بين عدد أكبر من المرشحين غير الفائزين يجري اقتراع خاص بغرض تخفيض المرشحين إلى العدد المطلوب.

٤ - إذا أجريت ثلاثة من هذه الاقتراعات القصرية دون التوصل إلى نتيجة حاسمة، تجري بعدها اقتراعات غير مقيدة يصوت فيها لأي شخص أو عضو مؤهل. فإذا أجريت ثلاثة من هذه الاقتراعات غير المقيدة دون أن تسفر عن نتيجة حاسمة، تقتصر الاقتراعات الثلاثة التي تليها (رهناً بالاستثناء في أي حالة مماثلة لحالة تعادل الأصوات المذكورة في نهاية الفقرة السابقة من هذه المادة) على عدد من المرشحين الحاصلين على أكبر عدد من الأصوات في ثالث اقتراع غير قصري. ويجب ألا يزيد عدد هؤلاء المرشحين على ضعف المناصب الشاغرة المتبقية المراد شغلها.

٥ - تكون الاقتراعات الثلاثة التالية التي تجري بعد ذلك غير قصرية، وهلم جرا حتى يتم شغل كل المناصب.

تعادل الأصوات

المادة ٤٧

إذا انقسمت الأصوات بالتساوي في مسائل خلاف الانتخابات، يعتبر الاقتراح مرفوضاً.

تاسعاً – الهيئات الفرعية

الهيئات الفرعية للدورات، مثل الأفرقة العاملة وأفرقة الخبراء

المادة ٤٨

١ – يجوز للجنة إنشاء أي هيئات فرعية قد تلزم لتيسير أعمالها بفاعلية.

٢ – تنتخب كل هيئة فرعية أعضاء المكتب الخاصين بها تبعاً للفقرة ٢ من المادة ٨، على ألا يزيد عدد أعضاء مكتب أي هيئة على خمسة أعضاء.

٣ – النظام الداخلي للهيئات الفرعية هو النظام الداخلي للجنة، حسبما يتناسب، رهناً بالتعديلات التي قد تقررها اللجنة على ضوء المقترحات المقدمة من الهيئات الفرعية المعنية.

عاشراً – اللغات الرسمية والتسجيلات

لغات الدورات

المادة ٤٩

تكون اللغات العاملة للدورات هي اللغة الأسبانية والإنجليزية والصينية والروسية والعربية والفرنسية.

الترجمة الفورية

المادة ٥٠

١ – تترجم الكلمات التي تلقى بإحدى لغات الدورة ترجمة شفوية إلى اللغات الأخرى.

٢ – يجوز لأي ممثل أن يتكلم بلغة ليست من لغات الدورة. وفي هذه الحالة يكون على الممثل أن يوفر/توفر الترجمة الشفوية لكلمته/لكلمتها إلى إحدى لغات الدورة، ويقوم المترجمون الشفويون للأمانة بالترجمة الشفوية إلى اللغات الأخرى على أساس الترجمة الشفوية المقدمة من اللغة الأولى.

لغات الوثائق الرسمية

المادة ٥١

توفر الوثائق الرسمية بلغات الدورة.

حادي عشر – الجلسات العامة والخاصة

الجلسات العامة

المادة ٥٢

تعقد الجلسات العامة علانية، ما لم تقرر اللجنة خلاف ذلك. وتعلن جميع المقررات المتخذة في أي اجتماع خاص في بداية أي جلسة عامة.

الجلسات الأخرى

المادة ٥٣

تعقد اجتماعات الهيئات الفرعية، فيما عدا اجتماعات أي فريق صياغة قد ينشأ، في جلسات عامة ما لم تقرر الهيئة المعنية خلاف ذلك.

ثاني عشر – المراقبون

مشاركة المراقبين

المادة ٥٤

يجوز للمراقبين المشاركة في أعمال الدورة وفقاً للممارسات المعمول بها في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

المراقبون من المنظمات غير الحكومية

المادة ٥٥

يجوز للمنظمات غير الحكومية المشاركة في الدورة بصفة مراقبين تقديم مساهماتها في عملية التفاوض، حسبما يتناسب، على ألا يكون لهذه المنظمات أي دور في المفاوضات أثناء العملية ومع مراعاة المقررين ١/١ و١/٢، فيما يتعلق بمشاركة المنظمات غير الحكومية اللذين اعتمدتهما اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في دورتيها الأولى والثانية.

ثالث عشر– تعليق النظام الداخلي وتعديله

المادة ٥٦

يجوز تعديل أي مادة من النظام الداخلي أو تعليقه بقرار تتخذه اللجنة بتوافق الآراء، شريطة أن يقدم إخطار بذلك قبل ٢٤ ساعة.

المرفق الثاني

المعلومات التي ستوفر للجنة التفاوض الحكومية الدولية في دورتها الأولى

١ - نتائج اجتماع الفريق العامل المفتوح العضوية

'١' تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص للتحضير للجنة التفاوض الحكومية الدولية المعنية بالزئبق، بما في ذلك مشروع النظام الداخلي؛

'٢' المواد المعروضة في الجلسات الإعلامية التي عقدت خلال الاجتماع.

٢ - مواد تتناول المسائل التالية

(أ) وصف خيارات بشأن هيكل صك الزئبق، وذلك على أساس الأحكام الواردة في الفقرة ٢٧ من مقرر مجلس الإدارة ٥/٢٥ التي تبرز النهج الشامل والملائم الذي دعا إليه ذلك المقرر؛

(ب) وصف خيارات بشأن أحكام موضوعية يمكن إدراجها بشأن التنفيذ الفعال للصك، وذلك على أساس الأحكام الواردة في الفقرة ٢٧ من مقرر مجلس الإدارة ٥/٢٥ والأحكام ذات الصلة من اتفاقيات أخرى مع مراعاة جملة من الأمور منها مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية؛

(ج) أداة محتملة مهيكلة وفق الأحكام الواردة في مقرر مجلس الإدارة ٥/٢٥، ومعنية بتعقب التقدم الذي تحرزه لجنة التفاوض الحكومية الدولية في مجال وضع أحكام صك الزئبق ذات الصلة بالالتزامات والامتثال والتعهدات بشأن المساعدة المالية والتقنية وبناء القدرات للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال؛

(د) مواد موحدة بشأن الأحكام الختامية التي عادة ما تدرج في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛

(هـ) خيارات بشأن ترتيبات للمساعدة المالية المتوقَّعة والفعّالة مستندة إلى أمثلة من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى، بما في ذلك خيارات بإشراف السُلطة المباشرة للأطراف، ومستندة إلى تقييمات أُجريت في السابق ومستوفاة بمعلومات حديثة للأخذ في الحسبان المسائل ذات الاهتمام الخاص بالنسبة للزئبق؛

(و) خيارات لتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات تستند إلى أمثلة من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى، بما في ذلك استخدام المراكز الإقليمية والمراكز الأخرى مثل مراكز اتفاقية بازل بشأن التحكّم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، وإلى تقييمات أُجريت في السابق وتم استحداثها للأخذ في الحسبان المسائل ذات الاهتمام الخاص بالنسبة للزئبق؛

(ز) المفاهيم والإجراءات والآليات الأساسية للاتفاقات المتعددة الأطراف الملزمة قانونياً، التي قد تكون هامة في توطيد الامتثال ضمن إطار صك الزئبق؛

(ح) ترتيبات تقييم الفعالية في الاتفاقيات الأخرى والنهوج الممكنة لوضع خطوط أساس؛

(ط) مفهوم "الاستخدام الضروري" كما هو مستخدم في الاتفاقات الدولية الأخرى؛

(ي) مسرد للمصطلحات الرئيسية؛

(ك) التقدم المحرز في إعداد الدراسة المطلوبة بموجب الفقرة ٢٩ من مقرر مجلس الإدارة ٥/٢٥؛

(ل) القانون التجاري الدولي الذي قد يكون مهماً بالنسبة لصك الزئبق المقبل، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالتجارة التي ترد في الاتفاقيات القائمة ذات الصلة؛

(م) أحكام اتفاقية بازل المتعلقة بالزئبق؛

(ن) الأنشطة بشأن الحدّ من مخاطر الزئبق المنفذة في إطار النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛

(س) أوجه التآزر والتعاون والتنسيق المؤسسي مع الاتفاقات والسياسات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة؛

(ع) التقدم في العملية التشاورية بشأن خيارات التمويل الخاصة بالمواد الكيميائية والنفايات والتي يديرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٣ - استكمالات الوثائق التالية

(أ) المذكرة التي أعدتها الأمانة للاجتماع الحالي بشأن المسائل ذات الصلة التي تخضع حالياً للدراسة في المحافل الدولية وتأثيراتها المحتملة على عملية التفاوض بشأن الزئبق (UENP/(DTIE)/Hg/WG.Prep/1/7)، وتشمل:

'١' التطورات المتعلقة بالاتفاقيات البيئية الحالية المتعددة الأطراف؛

'٢' الجهود الرامية لتعزيز أوجه التآزر في مجموعة المواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك الاستكمال الذي يلي الاجتماعات الاستثنائية الأولى المتزامنة لمؤتمرات الأطراف في اتفاقية بازل واتفاقية وروتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية واتفاقية استكهولم؛

'٣' التقدم على صعيد المفاوضات بشأن تغير المناخ؛

'٤' التقدم على صعيد المفاوضات بشأن تجديد موارد مرفق البيئة العالمية؛

(ب) تقرير بشأن المعلومات عن عرض الزئبق وتجارته والطلب عليه (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦) (UNEP/GC/24/INF/17، المرفق الثاني، التذييل الأول (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦))؛

(ج) مذكرة أعدتها الأمانة للاجتماع الحالي بشأن الجدول الزمني لمفاوضات الزئبق (UENP/(DTIE)/Hg/WG.Prep/1/4) – تعديل الفقرة ١٠ لتتضمن المعيار الإضافي ''الصلة المباشرة للتدابير الملموسة على الميدان''؛

(د) مذكرة أعدتها الأمانة للاجتماع الحالي بشأن المعلومات التي يمكن أن تساعد لجنة التفاوض الحكومية الدولية في إعداد صك عالمي ملزم قانونياً بشأن الزئبق (UENP/(DTIE)/Hg/WG.Prep/1/9) استكمال جدول المعلومات؛

(هـ) تقرير أعدته الأمانة للاجتماع الثاني للفريق العامل المفتوح العضوية المخصص للزئبق يتضمن التكاليف والمنافع لكل هدف من الأهداف الاستراتيجية (UENP/(DTIE)/Hg/OEWG.2/5/Add.1)؛

(و) تقرير أعدته الأمانة للاجتماع الثاني للفريق العامل المفتوح العضوية المخصص للزئبق يتضمن معلومات، تستند إلى الخبرة في مجال التدابير القائمة والملزمة قانونياً والطوعية، عن كيفية تيسير نقل التكنولوجيا المستدامة ودعمها من أجل إجراءات عالمية لمراقبة الزئبق (UENP/(DTIE)/Hg/OEWG.2/10).

٤ – مواد من مصادر أخرى، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، يمكن توفيرها عبر الأمانة

(أ) تقارير برنامج رصد وتقييم القطب الشمالي؛

(ب) دراسة الاتحاد الأوروبي بشأن متطلبات التخزين وثباته التي وردت إليها الإشارة أثناء المناقشات في الجلسة العامة؛

(ج) العمل في إطار اتفاقية التلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود بشأن أفضل التقنيات المتاحة المتعلقة بقيم حدود الانبعاثات؛

(د) وثائق توجيهات موضوعة في نطاق شراكة الزئبق العالمية ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة بوجه خاص ولكنها غير قاصرة على التوجيهات المتعلقة بالمتطلبات التقنية للتخزين الطويل الأجل؛

(هـ) أدوات وإجراءات التقييم الوطني والإقليمي الرامية إلى التحكم في الزئبق؛

(و) التقييمات الوطنية لتكاليف عدم اتخاذ أي إجراءات؛

(ز) منهجيات التقييم البيئي وتقييم المخاطر الصحية والمبادئ التوجيهية التقنية وبيان الممارسات الجيدة لإدارة مخاطر الزئبق؛

(ح) التقارير ذات الصلة الصادرة عن منظمة الصحة العالمية والمصادر الأخرى؛

(ط) النهوج الرامية لمساعدة العمال الذين يعتمدون حالياً في سبل عيشهم على أنشطة ينتج عنها تسرب الزئبق على الانتقال لأنشطة أخرى؛

(ي) جمع معلومات عن أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية للتخلص من النفايات المحتوية على الزئبق، بما في ذلك استكمال عن تطوير المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتخلص من نفايات الزئبق الواردة في اتفاقية بازل؛

(ك) معلومات عن الكميات المتسربة من الزئبق في المجاري المائية وآثارها الصحية (يمكن الحصول على معلومات وافية في الوثيقة المعنونة ''توجيهات لتحديد الفئات السكانية المعرضة لخطر التعرض للزئبق'' (آب/أغسطس ٢٠٠٨) (متاحة على الإنترنت على العنوان

.(www.chem.unep.ch/mercury/IdentifyingPopnatRiskExposuretoMercuryFinalAugust08.pdf